مجلة إسلامية شهرية
الصمود
AL SOMOOD

كابل تتغيّر.. إنشاء الطرق يرسم ملامح جديدة للعاصمة الأفغانية

قراءة شرعية وسياسية في تجربة التمكين المعاصرة بعد الفتح

لقاء خاص مع وزير الصناعة والتجارة

أفغانستان بين الدرس من الماضي وأخذ الحيطة للمستقبل

السنة العشرون - العدد (240) جُمادى الآخرة 1447 هـ / ديسمبر 2025 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الصمود

AL SOMOOD

مجلة إسلامية شهرية باللغة العربية
تصدرها إمارة أفغانستان الإسلامية

رئيس مجلس الإدارة
حميدالله أمين

رئيس التحرير
أحمد مختار

مدير التحرير
سعدالله البلوشي

أسرة التحرير
إكرام ميوندي
صلاح الدين مومند
عرفان بلخي

الإخراج الفني
جهاد ريان

ترحب «الصمود» بمشاركاتكم واقتراحاتكم على بريد القرّاء:

alsomood.af@proton.me

alsomood.af
@sumoodmag
Channel

في هذا العدد

١	قراءة شرعية وسياسية في تجربة التمكين المعاصرة بعد الفتح
٣	نص كلمة وزير الخارجية في حفل تخرّج الدورة الخامسة للمعهد الدبلوماسي
٥	نصّ كلمة المتحدث باسم إمارة أفغانستان الإسلامية في المؤتمر الصحفي
٨	قصة نجاح إسلامية أفغانستان تنهض من جديد
١٠	حوار السفير الأفغاني مع الجزيرة: "مطالب غير منطقية" وخلفيات فشل محادثات إسطنبول
١٣	مشاريع كبيرة وطموحة في أفغانستان (٥)
١٦	لقاء خاص مع وزير الصناعة والتجارة الأفغاني
٢٦	أفغانستان بين الدرس من الماضي وأخذ الحيطة للمستقبل
٢٨	وزير الدفاع الأفغاني للجزيرة كابل وإسلام أباد اتفقتا على حل المشاكل بالحوار
٢٩	السجون في ظلّ الإمارة الإسلامية
٣١	السيادة الوطنية الأفغانية في ضوء الإسلام
٣٣	الناتو يعترف أخيرًا بهزيمته في أفغانستان
٣٥	البنك الإسلامي للتنمية يموّل إنشاء مستشفى متخصص لأمراض القلب في كابل
٣٦	الأمم المتحدة تُقِرّ بالانخفاض التاريخي لزراعة الخشخاش في أفغانستان:
٣٨	كابل تتغيّر.. إنشاء الطرق يرسم ملامح جديدة للعاصمة الأفغانية

قراءة شـــرعية وســـياسية

في تجربة التمكين المعاصرة بعد الفتح

لـم تكـن أفغانسـتان يومًـا مجـرّد رقعـة جغرافيـة تتنازعهـا القـوى، بـل كانـت – ومـا زالـت – ميدانًـا لصراع تـمتزج فيـه العقيدة بالدم، والسيادة بالصبر، والتمكين بالابتلاء.

ومـن بين كل المحـن التي مرت بها الأمـة في العقـود الأخيرة، تبقى التجربـة الأفغانيـة حدثًـا اسـتثنائيًا يفـرض نفسـه على خرائـط السياسـة، وعلـى عقـول الباحـثين، وعلـى مخـاوف القوى الكبرى.

فعندمـا خـرج آخـر جنـدي محتـل مـن كابـل، لـم يسـقط نظـام فاسـد فحسـب، بـل سـقط معـه مشروع دولي كامـل أراد أن يثبـت للأمـة أن طريـق الشريعـة مسـتحيل، وأن نمـوذج الدولـة المسلمة لا يمكن أن يستمر.

أولًا: أمنٌ لم تعرفه البلاد منذ نصف قرن

حين دخلـت الإمـارة إلـى كابـل عـام 2021، كانـت السـاحة الدوليـة كلهـا تنتظـر انفجـارًا أمنيًـا، وانهيـار مؤسسـات، وصراع فصائل.

لكن ما حدث كان عكس ذلك تمامًا:

- انتهت التفجيرات.
- اختفت الاغتيالات.
- انتشر الأمن في المدن والقرى.
- فُتحت الطرق بين الولايات بعد أن كانت محاصرة لعقود.
- وتحوّلت كابـل مـن مدينـة مشـتعلة إلى مدينـة آمنـة يمكـن السير فيها ليلًا.

لـم يحـدث هـذا بفعـل أجهـزة اسـتخبارات حديثـة، ولا قـوانين مسـتوردة، بـل بفضـل الشريعـة التي تـردع بـلا ظلـم، وتؤمّـن بـلا تبعية، وتضبط بلا فساد.

لقـد قدّمـت أفغانسـتان للعالـم برهانًـا عمليًـا أن الشريعـة ليسـت "خطـرًا" كمـا يصـوّرون، بـل مصـدر اسـتقرار يفـوق مـا تصنعـه الديمقراطيـات الهزيلـة التي تنهـار عنـد أول خـلاف داخلي.

ثانيًا: اقتصاد ينهض رغم الحصار

حين انسـحبت أمريـكا، توقعـت المؤسسـات الدوليـة انهيـارًا اقتصاديًـا شـاملًا، لكـن مـا حـدث كان مـرة أخـرى عكـس مـا توقّعوه:

- العملة الأكثر استقرارًا في آسيا

بينمـا انهـارت عمـلات دول كبرى، بقيـت العملـة الأفغانيـة مستقرة نسبيًا رغم انعدام المساعدات الأجنبية.

- مكافحة الفساد

توقـف نزيـف المليـارات التي كانـت تُسرق تحـت حكومـات الاحتلال.

لأول مـرة منـذ 20 عامًـا أصبحـت خزينـة الدولـة تُـدار داخـل البلاد لا خارجها.

- المشاريع الكبرى
- مشروع TAPI لتمرير الغاز.
- شبكات السكك الحديدية مع الصين وتركمانستان وإيران.
- مصانع، محطات كهرباء، طرق، سدود.
- ثروات الأرض

الليثيـوم وحـده يمكنـه تحويـل أفغانسـتان إلـى "السـعودية الجديدة" للبطاريات والطاقة النظيفة.

لـذا تريـد القـوى الـكبرى السـيطرة عليـه بـأي وسـيلة لكـن الإمارة اليوم تمسك بهذا الملف بقوة غير مسبوقة.

ثالثًا: السياسة دولةٌ تُدار لا تسقط

رغم غياب الاعتراف الدولي، ورغم الضغط السياسي والإعلامي الهائل، صمدت الحكومة:

- لا انقسامات.
- لا صراعات سلطوية.
- لا حكومات ظل.
- لا مليشيات خارج السيطرة.

وهو ما يزعج القوى الغربية لأنهم كانوا يراهنون على الانهيار الداخلي، فإذا بالدولة تستقر وتبني مؤسساتها خطوةً خطوة.

رابعًا: الدبلوماسية احترام يُنتزع بالقوة لا بالاستجداء

تحولت كابل إلى عاصمة إقليمية محورية:

- زيارات وزراء خارجية ودفاع
- مشاركة في مؤتمرات إقليمية
- علاقات اقتصادية مع الصين، روسيا، إيران، تركيا، قطر
- حضور سياسي متزايد في آسيا الوسطى

ورغم أن الاعتراف الرسمي لم يُمنح بعد، إلا أن التعامل العملي قائم بشكل فعلي، ما يعني أن القوى العالمية تتعامل مع الإمارة كـ حقيقة لا يمكن تجاوزها.

خامسًا: لماذا يخاف الغرب من التجربة الأفغانية؟

ليس لأن أفغانستان "فقيرة" أو "معزولة" كما يروّجون، بل لأنها:

- أثبتت أن الأمة يمكن أن تحكم بالشريعة دون فوضى.
- كسرت احتلالًا عالميًا لم تكسره أي دولة منذ عقود.
- بنَت أمنًا داخليًا استثنائيًا لا تتمتع به دول عربية مدعومة غربيًا.
- نهض اقتصادها بدون مساعدات، وهذا أخطر ما يخيفهم.
- قد تصبح نموذجًا مُلهِمًا لشعوب أخرى تبحث عن كرامتها وهويتها.

الغرب لا يخاف من "الإمارة" فقط بل يخاف من الفكرة التي تحملها ومن الاحتمال أن تتكرر هذه الفكرة في أماكن أخرى.

سادسًا: الحرب الآن ليست عسكرية، بل حرب روايات بعد أن فشل الاحتلال بالسلاح، بدأ الهجوم بالإعلام:

- حملات تشويه
- تزييف تقارير
- تضخيم الأخطاء
- شيطنة كل إنجاز
- تحريض دول الجوار
- محاولة تصوير البلاد كأنها "منعزلة ومتخلفة"

لكن الواقع اليوم على الأرض أقوى من الرواية الإعلامية.

والمجتمعات الإقليمية بدأت ترى ذلك بنفسها.

حين ننظر إلى أفغانستان اليوم، نرى دولة:

- آمنة
- ثابتة
- تبني
- تعتمد على نفسها
- لم تنحنِ للغرب
- ولم تساوم على دينها
- ولم تُسلِّم قرارها للخارج

تجربة كهذه لا تُزعج أمريكا وحدها، بل تُقلق مشروعًا كاملاً بُني على فكرة "أن الإسلام لا يستطيع أن يبني دولة".

نص كلمة وزير خارجية إمارة أفغانستان الإسلامية المولوي أميرخان متقي

في حفل تخرّج الدورة الخامسة للمعهد الدبلوماسي حول الأحداث الأخيرة

أيها الإخوة! في الأيام الأخيرة، ظهرت بعض المشاكل بين إمارة أفغانستان الإسلامية وبعض الدوائر العسكرية في حكومة باكستان. أنتم جميعًا شهدتم هذه التطورات. كما قلنا سابقًا، اخترنا سياسة متوازنة لأن أفغانستان قد تخلّصت من الحروب والتشرّد، واليوم توافرت فرصة طيبة لإقامة علاقات جيدة وبنّاءة مع جميع الدول المجاورة، ودول المنطقة، والمجتمع الدولي، والاستفادة من الموقع الجغرافي لأفغانستان بوصفها نقطة وصلٍ وممرًّا للتجارة والنقل والتبادل.

لقد اخترنا هذا الطريق، ولكن للأسف، خلال السنوات الأربع الماضية، انتهكت الحكومة الباكستانية في عدة مناسبات حرمة الأراضي الأفغانية، وتعرّضت أفغانستان لاعتداءات، وقُصفت الأسواق والمحال التجارية التابعة لمواطنينا، بل وصل الأمر إلى حدّ انتهاك حرمة العاصمة كابول نفسها.

اضطرت الإمارة الإسلامية إلى الرد، وقد فعلت ذلك بالفعل. وفي هذا السياق، تواصلت معنا دول صديقة، وبدأت مفاوضات بوساطتها. جرت الجولة الأولى من المفاوضات في قطر، والجولتان التاليتان في إسطنبول – تركيا. ذهب وفد المفاوضين من الإمارة الإسلامية بنيّة صادقة وإرادة إيجابية، وبصلاحيات كاملة وتوصيات من القيادة العليا للإمارة. لكن للأسف لم تحرز المفاوضات أي تقدّم يُذكر. وكان السبب الأهم في ذلك هو أن ممثلي باكستان قدّموا مقترحات لا منطقية ولا قابلة للتطبيق.

فمثلاً، طلبوا منا ضمانًا بألا تقع أي حادثة أمنية في باكستان بعد الآن! فهل نحن المسؤولون عن أمن باكستان؟ هل لدينا قوات حفظ سلام هناك؟ هل الشرطة والجيش الباكستاني تحت إدارتنا حتى نضمن أمنهم؟ أباكستان ولاية صغيرة أم دولة واسعة؟ إن المطالبة من دولة أخرى بتأمين أمنك الداخلي كلام لا يستقيم عقلاً ولا منطقًا.

وعلى العكس من ذلك، نقول لهم إن جماعات "داعش" تُدرّب على أراضيكم، وتُنقل منها لتنفيذ هجمات داخل أفغانستان، فأنتم من يجب أن يوقف هذا المسار! لقد مرّت أربع سنوات وطائراتكم تنتهك أجواء أفغانستان، وعليكم أن تمنعوا ذلك. لكنهم لم يتحمّلوا مسؤولية أيٍّ من هذه القضايا. بل طلبوا مرةً نقل عناصر "تحريك طالبان باكستان (TTP)" إلى الأراضي الأفغانية! فهل أفغانستان فقدت عقلها حتى تنقل مشكلات دولة أخرى إلى أرضها؟

تارةً يتهموننا بأن عناصر "تحريك طالبان باكستان" ينشطون في أفغانستان ويشنّون هجمات من أراضينا، وتارةً يطلبون منا نقلهم إلى أفغانستان! إنهم عمداً يوسّعون دائرة المشكلة. مثل هذه الطلبات غير مقبولة ولن تكون كذلك أبداً.

أيها الإخوة! يقولون إن عناصر "تحريك طالبان باكستان" (TTP) يعبرون الخط الفاصل (خط ديورند) من أفغانستان إلى باكستان ويشنّون هجمات هناك. وهنا عدة أسئلة ينبغي أن تُطرح:

ألم يتمّ، خلال فترة الجمهورية والاحتلال الأمريكي، مدّ الأسلاك الشائكة على طول هذا الخط؟ لقد مُدّت فعلاً، وخلفها شُيّدت الطرق وتوضعت النقاط الأمنية. أقيمت عليها الحواجز والثكنات العسكرية، وبعدها بُنيت قواعد كبيرة، ومن ثمّ تنتشر نقاط التفتيش حتى بيشاور وإسلام آباد وغيرها. فلماذا لا تمنعونهم أنتم؟ لديكم جيش ضخم وأجهزة استخبارات وإمكانات هائلة، وحتى كاميرات مراقبة على امتداد الخط، فكيف يُعقل أنهم يعبرون أمام الكاميرات والأسلاك والحواجز ونقاط التفتيش كلها، ثمّ تتهمون أفغانستان بالمسؤولية؟ إن هذا الادعاء بعيد كل البعد عن الحقيقة.

ثمّ إن ادّعاءكم بأن عناصر TTP يدخلون من أفغانستان إلى أراضيكم لا يخلو من احتمالين: إن كانوا داخل أراضيكم، فلماذا لا تسيطرون عليهم؟ وإن كانوا يعودون إلى أفغانستان ثم يرجعون إليكم، فحينها لنا الحق أن نسألكم: لماذا تطلقون سراحهم نحو أراضينا؟ ولماذا لا تمنعونهم أنتم؟

هذه هي النقاط التي يرفضون الاعتراف بها في الجلسات، لكن وفدنا المفاوض ظلّ صامدًا حتى النهاية، ولم يحدث قط أن قال وفدنا "لن نتابع الحوار". بل هم من انسحبوا من المفاوضات ورفضوا المقترحات، فعاد وفدنا إلى الوطن بعد أن أدّى واجبه.

وفي هذا الصدد نقول مجددًا: أرض أفغانستان لن تُستخدم ضدّ أحد. نحن نحترم إخواننا المسلمين في باكستان، نحترم علماءهم وساستهم، وكثير من آرائهم بنّاءة وخيّرة، وهناك داخل الحكومة الباكستانية فئة واسعة تسعى للسلام وترفض الحرب، ونحن نقدّرهم ونتمنى الخير لهم، لأن المسلم يجب أن يبتغي الخير لأخيه المسلم. لكن إذا استمرّت بعض الدوائر في تنفيذ مشاريعها العدائية، فلأفغانستان الحقّ في الدفاع عن نفسها، وستدافع. والحمدلله اليوم جميع أبناء الشعب يقفون خلف نظامهم ويدافعون عن أرضهم بشجاعة.

أيها الإخوة! مشكلات باكستان ليست جديدة. أليست حركة TTP ناشطة في باكستان منذ 25 عامًا؟ ألم تعلن الحكومة الباكستانية بنفسها مقتل ما بين 70 إلى 80 ألفًا من مواطنيها خلال العشرين سنة الماضية في الحروب؟ أليست التفجيرات قد بدأت داخل باكستان؟ أليست الطائرات المسيّرة كانت تنفذ الهجمات هناك؟ أليست هجمات قد وقعت في إسلام آباد وكراتشي وبيشاور؟ ألم يتعرض الرئيس مشرف لمحاولة اغتيال؟ ألم يُؤسر 300 جندي باكستاني في وزيرستان على يد TTP؟ هذه السلسلة قديمة جدًا، وكلما نصل إلى نتيجة في مسألة، يفتحون مسألة أخرى. هل رأيتم أحدًا من حركة BLA في أفغانستان؟ ومع ذلك ينسبونها إلينا!

ومن حججهم قولهم إن ازدياد هجمات TTP بدأ بعد قيام الإمارة الإسلامية في أفغانستان. لكن يا ترى، حين تحاربون الهند، هل تنسبون ذلك إلى أفغانستان أيضًا؟ وحين وقع تبادل القصف بينكم وبين إيران، هل حملتم أفغانستان مسؤوليته؟ ألم تزجّوا بشخصية قوية كعمران خان وكل تياره في السجون وتخلقوا انقسامات داخلية؟ أتنسبون ذلك أيضًا لأفغانستان؟ أليست لديكم اليوم مواجهات مع حركة "تحريك لبيك" وغيرها من الجماعات؟ فهل تنسبون كل هذه الأزمات إلى أفغانستان؟ أليست عملتكم تدهورت واقتصادكم تأزّم؟ فهل أيضًا تُحمّلون أفغانستان وزر ذلك؟

على العكس من ذلك، لقد فتحت أفغانستان أمامكم طرق الترانزيت، وبدأت معكم تجارة طيبة، ومدّت إليكم يد الصداقة. في حكومتكم الأولى كانت العلاقات بنّاءة ومفيدة للطرفين، ونمت التجارة والنقل. لكن حين تعجزون عن ضبط أوضاعكم الداخلية ولديكم نوايا أخرى، فلا يحقّ لكم أن توجهوا أصابع الاتهام إلى أفغانستان.

وما يدعو للأسف الشديد أن دولة تدّعي أنها قوة نووية وجيش متطور، تستخدم هذه القوة ضد المهاجرين، تطردهم من بيوتهم، وتترك أطفالهم في البرد، وتملأ السجون بهم، وتغلق الطرق أمام المسافرين والمرضى والتجار. تستعمل قوتها النووية ضد البصل والطماطم والثوم بإغلاق طرق التبادل التجاري! أي منطق هذا؟ وأي فائدة تُجنى من وراء هذه السياسات؟ إنكم تخلطون بين السياسة والتجارة، ومشكلتكم مع TTP، لكنكم تضيّقون على المهاجرين الأبرياء!

نحن نقول إن الواجب، وفق المبادئ الدبلوماسية، هو اتباع نهج عقلاني متزن. لقد بذلت الإمارة الإسلامية كل جهدها لتجمعكم مع TTP على طاولة واحدة، ونجحت المفاوضات بنسبة 90%، لكنكم أنتم من أفسدها مجددًا. الإمارة الإسلامية ملتزمة بألا تُستخدم أرضها ضدكم. وقد بنت على طول خط ديورند مئات النقاط الأمنية وأنفقت ملايين الدولارات لتأمين الحدود وطمأنتكم. كما تحمّلت تكاليف إيواء اللاجئين الذين شردتهم عملياتكم العسكرية في وزيرستان، ونقلتهم إلى الولايات الوسطى في أفغانستان وأسكنتهم على نفقتها.

فبعد كل هذه الجهود التي بذلتها أفغانستان وأدّت واجبها، فإن أي اعتداء جديد ستكون مسؤوليته على من قام به. ويسرّني أن الشعب الباكستاني الكريم، وعلماءهم الأجلاء، وساستهم، قد أدركوا هذه الحقائق، ونأمل أن ينجحوا في السيطرة على الوضع الراهن.

نصّ كلمـــة المتحـدث باســـم إمـارة أفغانستان الإسلامية في المؤتمر الصحفي

حول التطورات الأخيرة وحركة طالبان باكستان

الحمد للّٰه وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد:

نودّ اليوم أن نُطلعكم على مستجدّاتِ المفاوضات التي جرت في تركيا، إلى جانب معلوماتٍ حول نشأةِ حركة طالبان باكستان، وعددٍ من القضايا ذات الصلة.

يبدو للأسف أنّ بعض الدوائر العسكرية الخاصة في باكستان لا يطيب لها أن ترى في أفغانستان حكومةً مركزيةً قويةً، ولا أن يسودها الأمنُ والاستقرارُ بصورةٍ عامة؛ لأنّها طالما استفادت من أوضاعِ انعدامِ الأمنِ والاحتلالاتِ والنزوحِ والاضطرارِ التي عاشتها أفغانستان، وها هي اليوم تسعى مجدّدًا إلى افتعالِ مشكلاتٍ مع أفغانستان عبر اختلاقِ المبرّرات.

ونحن نعلم يقينًا أنّ السياساتِ المناهضةَ لأفغانستان التي تنتهجها هذه الدوائرُ العسكرية لا تحظى بتأييدِ الشعبِ الباكستانيِّ المتديّن، ولا بموافقةِ الأحزابِ السياسية، ولا برضا العلماءِ الأفاضل.

هذه الدوائر تُوجّه اتهاماتٍ باطلةً لإمارة أفغانستان الإسلامية، وتُصوّر للعالم أنّ انعدامَ الأمن في باكستان وظهورَ حركة طالبان باكستان قد تزامنا مع مجيء حكومة الإمارة الإسلامية إلى أفغانستان؛ في حين أنّ هذه الاضطراباتِ ووجود حركة طالبان باكستان يعودان في أصلهما إلى عام 2002م، حين اتّبعت القياداتُ العسكرية الباكستانية آنذاك سياساتٍ خاطئة، فتحالفت مع الولايات المتحدة، وسمحت للطائرات الأمريكية من دون طيار بشنّ غاراتٍ على مناطق وزيرستان والمناطق القبلية، كما خلقت عداوةً مع سكانِ وزيرستان المساكين، وشنّت عليهم مرارًا وتكرارًا عملياتٍ عسكريةً كبرى وصغرى، قتلت فيها الأبرياء، ودمّرت البيوت، وملأت السجونَ بأبناءِ القبائل.

ونستعرض هنا نماذجَ من القتال الذي دار على مدى سنواتٍ بين الجيشِ الباكستاني وقبائلِ البشتون، لإيضاحِ أنّ قضيةَ حركةِ طالبان باكستان ليست أمرًا جديدًا، ولا شأنًا لها بأفغانستان أو بحكومةِ الإمارة الإسلامية.

ملخّصٌ لعملياتِ الجيشِ الباكستاني وحروبه ضدّ السكانِ القبليين وحركةِ طالبان باكستان في المناطق القبلية:

في عام 2002م، تشكّلت حركةُ طالبان باكستان كردّةِ فعلٍ على القصفِ الجويّ والضرباتِ الواسعة التي نفّذتها الطائراتُ الأمريكية من دون طيارٍ في مناطقِ وزيرستان. ومنذ ذلك الحين، شنّت القواتُ الباكستانيةُ عملياتٍ وهجماتٍ متعدّدةً ضدّ الحركة، فيما نفّذت حركةُ طالبان باكستان بدورها هجماتٍ كبيرةً وصغيرةً داخل الأراضي الباكستانية.

1. في مارس عام 2002م، أعلن الجيشُ الباكستاني ونفّذ للمرة الأولى عمليةً عسكريةً ضدّ حركة طالبان باكستان تحت اسم "الميزان"، في مناطق جنوب وزيرستان وشمال وزيرستان وأوركزي أجنسي، وأسفرت العملية عن نزوح ما يقرب من ثمانين ألف شخص داخل الأراضي الباكستانية.

2. في عام 2007م، أعلن الجيشُ الباكستاني عمليةً عسكريةً ضدّ حركة طالبان باكستان تحت اسم "راه راست" في منطقة سوات ومالاكند، مما أجبر نحو أربعمئة ألف شخصٍ على النزوح. وانتقل بعضُ هؤلاء النازحين إلى المناطقِ الأفغانية القريبة، حيث قامت الحكومة آنذاك بإسكانهم في مناطقَ قريبةٍ من خط ديورند.

3. في عام 2008م، أعلن الجيشُ الباكستاني عمليةً عسكريةً باسم "قلب الأسد" في منطقة باجور أجنسي، مما أدّى إلى نزوح نحو ستمئة ألف شخصٍ من سكان المنطقة.

4. في أكتوبر عام 2009م، أعلن الجيشُ الباكستاني مجددًا عمليةً عسكريةً ضدّ حركة طالبان باكستان تحت اسم "نجات"، في جنوب وزيرستان، مما أجبر ما بين ثلاثمئة ألفٍ إلى أربعمئة ألفٍ من سكان المنطقة على النزوح.

5. في يوليو عام 2011م، أعلن الجيشُ الباكستاني عمليةً عسكريةً ضدّ حركة طالبان باكستان تحت اسم "الجبل الأبيض"، في منطقة كرمه أجنسي، مما أدّى إلى نزوح نحو مائة ألف شخصٍ من سكان المنطقة.

6. في 15 يونيو عام 2014م، أعلن الجيشُ الباكستاني عمليةً عسكريةً ضدّ حركةِ طالبان باكستان تحت اسم "ضرب عَصَب"، في شمال وزيرستان. وقد أدّت العمليةُ إلى تشريدِ ما يقرب من مليون شخصٍ، نزح أكثرُ من نصفهم عبر خطّ ديورند إلى الجانب الآخر، حيث أقامت الحكومةُ آنذاك مخيّماتٍ في ولايتَي خوست وبكتيكا لاستقبالهم.

7. بين عامَي 2014 و2017م، نفّذ الجيشُ الباكستاني عملياتٍ عسكريةً في منطقتَي تيرا وباره من خيبر أجنسي، عُرفت باسم "خيبر1، 2، 3، 4"، ضدّ حركة طالبان باكستان والقبائل المحلية، ممّا أجبر ما بين ثلاثمئة ألفٍ إلى خمسمئة ألفِ شخصٍ على ترك منازلهم. وقد لجأ كثيرٌ منهم إلى ولاية ننكرهار، حيث استقرّتهم الإدارةُ السابقة هناك.

تقرير حول العملية العسكرية المسماة (الميزان):

https://youtu.be/v5faLsUoLjA?si=465gtulCqHqPjMhz

تقارير حول العمليات العسكرية والنزوح في منطقة سوات:

https://youtu.be/UyhHI6KVI-I?si=RUIPAON_t038P_A8

https://youtu.be/bHR8KRYm2V4?si=7werhGqlRJJB2_3W

تقارير عن اللاجئين المقيمين في أفغانستان قبل حكم الإمارة الإسلامية:

https://youtu.be/bMZAPuhim38?si=i52-JGXa0uUKn_6Y

https://youtu.be/xr8ogRigsC8?si=YyM7D5WqAUpF2tw1

https://youtu.be/FxvdZV_D_bg?si=FEyLoDqh5rz-aGum

هذه الحقائقُ والوثائقُ تُبيّن أنّ الجيشَ الباكستاني كان منخرطًا في القتال ضدّ القبائلِ البشتونية وحركةِ طالبان باكستان قبل تولّي الإمارةِ الإسلاميةِ الحكمَ، وأنّ قياداته نفسها كانت قد اعترفت، قبل مجيء حكومةِ إمارةِ أفغانستان الإسلامية، بتكبّدها خسائرَ بشريةً فادحةً تراوحت بين ثمانين وتسعين ألفًا من العسكريين والمدنيين، في ما سمّوه حربَهم ضدّ الإرهاب.

اعترافاتُ الجيشِ الباكستاني بالخسائرِ العسكريةِ والمدنيةِ قبلَ تولّي الإمارةِ الإسلاميةِ الحكمَ:

https://youtu.be/seFKn6R_b9I?si=jD4bqI4auRUKSLZm

/https://dailysubnews.com/news/244662

أحداثٌ كبرى في باكستان قبل تولّي الإمارة الإسلامية الحكمَ في أفغانستان:

إنّ قضيةَ الهجمات والضحايا في باكستان ليست جديدةً، ولا علاقةَ لها بمجيء حكومة الإمارة الإسلامية، إذ وقعت هناك هجماتٌ كبرى وأحداثٌ أوقعت خسائرَ فادحةً قبل ذلك، ممّا يوضّح أنّ هذه المسألة شأنٌ داخليٌّ باكستانيّ وليست مرتبطةً بإمارة أفغانستان الإسلامية. وفيما يلي بعضُ الأمثلة على ذلك:

1. في أغسطس عام 2007م، احتجزت حركةُ طالبان باكستان نحوَ ثلاثمئة جنديٍّ باكستانيٍّ أحياءً خلال عملياتٍ في جنوب وزيرستان، وتمّ لاحقًا تبادلُهم مع نحوِ أربعين من أعضاء جماعة بيت الله محسود.

2. في 21 أغسطس عام 2008م، وقع هجومٌ على مصنعٍ لتصنيع الأسلحة في إقليم البنجاب، أسفر عن سقوط عددٍ كبيرٍ من القتلى.

3. في 2 يونيو عام 2008م، استهدف تفجيرٌ بسيارةٍ مفخخةٍ السفارةَ الدنماركيةَ في إسلام آباد، وأدّى إلى وقوع عددٍ من القتلى.

4. في 28 أكتوبر عام 2009م، وقع انفجارٌ بسيارةٍ مفخخةٍ في سوق مينا بازار بمدينة بيشاور، وأسفر عن سقوط عددٍ من القتلى.

في أكتوبر عام 2009م، وقع هجومٌ بسيارةٍ مفخخةٍ في منطقة شنغله بولاية سوات، أسفر عن مقتل نحو سبعةٍ وأربعين شخصًا.

6. في 22–23 مايو عام 2011م، وقع هجومٌ على قاعدةِ البحرية (مهران) في مدينة كراتشي، وأسفر بحسب التقارير عن مقتل ثمانيةَ عشرَ ضابطًا وإصابةِ ستةَ عشرَ آخرين.

7. في 16 ديسمبر عام 2014م، وقعت حادثةُ مدرسة "آرمي بَبلك سكول" في مدينة بيشاور، وأسفرت عن مقتل نحو مئةٍ وخمسين شخصًا وإصابةِ مئةٍ وأربعةٍ وثلاثين آخرين.

وقد شهدت باكستان بعد ذلك وقائعَ أخرى كثيرةً مشابهة، اكتفينا بذكر بعض نماذجها أعلاه.

ما قامت به إمارة أفغانستان الإسلامية بعد تولّيها الحكم حيال القبائل التي نزحت سابقًا:

• تمهيدُ سُبُلِ الاجتماعات واللقاءات بين حكومةِ باكستان والأحزابِ السياسية والعلماءِ والمهاجرين الذين قدموا إلى أفغانستان.

• قامت الإمارةُ الإسلاميةُ بنقلِ منازلِ بعضِ النازحين القبليين الذين كانوا يقيمون في أفغانستان قربَ خطّ ديورند- وكانت باكستان تخشاهم- إلى مناطقَ مركزية، وأنشأت لهم مخيّماتٍ لتسهيل السيطرة.

• حُظرَ حملُ السلاحِ على النازحين القبليين.

• أُنشئت لجنةٌ إصلاحيةٌ لمتابعةِ حلِّ القضايا وضمانِ المراقبةِ المستمرة.

• إصدارُ فتوى شرعيةٍ بحقّ من يغادر أفغانستان تحتَ مسمّى الجهاد من دون إذنِ الأمير.

• تهيئةُ أجواءِ التفاوضِ المباشر بين حكومةِ باكستان وحركةِ طالبان باكستان تحقيقًا للسلامِ والاستقرار، وقد أثمرت تلك الوساطةُ هدنةً طويلةً وتقدّمًا ملموسًا في مسارِ المفاوضات، قبل أن تُجهضَها بعضُ الدوائرِ الخاصة داخل الجيشِ الباكستاني.

إنّ النازحين القبليين المقيمين حاليًّا في أفغانستان قد لجؤوا إليها قبل تولّي الإمارةِ الإسلاميةِ الحكمَ في البلاد، وكان نزوحُهم- كما أشرنا سابقًا- نتيجةً للسياساتِ الخاطئةِ التي انتهجتْها بعضُ الدوائرِ العسكريةِ الخاصةِ في باكستان، وما صاحبَها من أعمالِ عنفٍ وعملياتٍ عسكريةٍ في المناطقِ القبلية. وإنّ إمارةَ أفغانستان الإسلاميةَ ترحّب بكلّ جهدٍ وخطوةٍ عمليّةٍ تُسهم في عودةِ هؤلاء النازحين إلى ديارهم الأصلية.

وفي الوقت نفسه، تؤكّد إمارةُ أفغانستان الإسلاميةُ التزامَها بمسؤوليتها في ألّا تسمحَ لأحدٍ باستخدام أراضيها للتدخّل في شؤون أيّ دولةٍ أخرى، بل ستمنع ذلك، بمشيئة الله تعالى.

ذبيح الله مجاهد
المتحدث باسم إمارة أفغانستان الإسلامية
١٧ / ٥ / ١٤٤٧ هـ ق
١٧ / ٨ / ١٤٠٤ هـ ش
2025/11/8 م

قصة نجاح إسلامية أفغانستان تنهض من جديد

مطيع الله الزابلي

تُعدّ التجربة الأفغانية بعد عام 2021 واحدة من أبرز التحولات في المشهد السياسي والاقتصادي المعاصر للعالم الإسلامي. فبعد عقودٍ من الحروب والاضطرابات، استطاعت الإمارة الإسلامية في أفغانستان أن تُحدث تحوّلًا نوعيًا في بنية الدولة ومؤسساتها، مُحققةً استقرارًا أمنيًا غير مسبوق، ومُطلقةً مسارًا اقتصاديًا جديدًا يقوم على الاكتفاء الذاتي وجذب الاستثمارات.

أولًا: التحول من الاضطراب إلى الاستقرار

يُعدّ الأمن الركيزة الأولى لأي عملية تنموية. فالتقارير الميدانية تُشير إلى انخفاض معدلات الجريمة بنسبة 60% في العاصمة كابول خلال عام واحد فقط، مع اختفاء المظاهر المسلحة والحواجز التي كانت تشوّه المشهد الحضري. وقد انعكس هذا الاستقرار على عودة النشاط التجاري، حيث أعادت أكثر من 1200 سوق فتح أبوابها، وارتفعت الحركة الاقتصادية بنسبة 36%، ما يعكس وجود بيئة آمنة ومواتية للنمو الاقتصادي.

ثانيًا: مؤشرات التعافي الاقتصادي

شهدت أفغانستان خلال الأعوام الثلاثة الماضية ارتفاعًا ملحوظًا في مؤشرات الأداء الاقتصادي. فقد بلغ حجم التبادل التجاري مع باكستان زيادة بنسبة 23% خلال شهر أبريل الماضي، فيما وصل حجم التجارة مع الهند إلى 890 مليون دولار عام 2024، متفوقًا في جانب الصادرات التي بلغت 627 مليون دولار على الواردات التي لم تتجاوز 263 مليونًا.

هذا التوازن التجاري الإيجابي يُعدّ تطورًا نادرًا في المنطقة، ويعكس تحوّل الاقتصاد الأفغاني من اقتصاد استهلاكي يعتمد على المساعدات إلى اقتصاد إنتاجي موجّه نحو التصدير.

ثالثًا: قطاعات النمو الجديدة

برزت ثلاثة قطاعات رئيسية بوصفها محركات أساسية للاقتصاد الأفغاني الجديد:

1. القطاع الزراعي:

سجّل هذا القطاع إسهاماتٍ مهمة في الناتج المحلي، حيث بلغت عائدات تصدير المنتجات الزراعية — كاللوز والجوز والرمان والعنب والتين — نحو 643 مليون دولار، وامتدت صادراتها إلى الأسواق الإقليمية في الهند وتركيا والإمارات.

2. القطاع الصناعي:

شهد هذا القطاع طفرة نوعية مع دخول شركة "دونغفينغ" الصينية السوق الأفغانية باستثمار قيمته 50 مليون دولار لتصنيع السيارات محليًا، مما يشير إلى بداية توجه استراتيجي نحو التصنيع والإنتاج المحلي.

3. قطاع الدواجن:

تحوّل إلى صناعة وطنية متكاملة بقيمة 1.5 مليار دولار، ووفّر أكثر من 460 ألف فرصة عمل، مما جعله أحد أكبر القطاعات المولدة للتشغيل في البلاد.

رابعًا: الطاقة والاستدامة الاقتصادية

تُظهر المؤشرات الحديثة توجهًا واضحًا نحو الطاقة النظيفة والاكتفاء الذاتي. ففي ولاية بلخ، يجري تنفيذ مشروع للطاقة الشمسية بقيمة 28 مليون دولار، يهدف إلى توفير جزءٍ من احتياجات الكهرباء على المستوى الوطني.

كما يُعزَّز هذا الاتجاه بتزايد حجم الاستثمارات الأجنبية، إذ بلغت الاستثمارات الروسية الجديدة 500 مليون دولار، إلى جانب استثمارات تركية في ولاية بنجشير بقيمة 20 مليون دولار، واتفاقيات تجارية مع كازاخستان وصلت إلى 3 مليارات دولار.

خامسًا: الدور الاجتماعي وتمكين المرأة

من مظاهر التحول الاجتماعي في ظل الإمارة الإسلامية، إنشاء سوق تجاري نسائي مستقل في العاصمة كابول تحت اسم "سوق الخميس والجمعة"، وهو نموذج جديد يُظهر إمكانية التوفيق بين القيم الدينية والمشاركة الاقتصادية للنساء في بيئة تراعي الضوابط الشرعية.

سادسًا: البُعد السياسي والدبلوماسي

أدى الاستقرار الداخلي إلى تزايد الاعتراف الدولي التدريجي بالإمارة الإسلامية، وتنامي حضورها في العلاقات الإقليمية، كما يتضح من تطور العلاقات الاقتصادية مع روسيا، الصين، الهند، وتركيا.

ويمثّل تعيين 17 دبلوماسيًا جديدًا مؤشرًا على توجه رسمي نحو بناء سياسة خارجية فاعلة ومتوازنة تسعى إلى تعزيز الحضور الأفغاني في المنظمات الإقليمية والدولية.

سابعًا: الدلالات الاستراتيجية والتوصيات

1. إنّ تجربة الإمارة الإسلامية في إدارة الاقتصاد الوطني بعد الانسحاب الأمريكي تُعدّ نموذجًا جديرًا بالدراسة، لما أظهرته من قدرة على ضبط الأمن وتحريك قطاعات الإنتاج رغم التحديات.
2. العالم العربي والإسلامي مدعوٌّ إلى إعادة النظر في علاقاته مع كابول، فالدولة الأفغانية الجديدة لم تعد عبئًا سياسيًا بل أصبحت شريكًا اقتصاديًا مؤهلًا.
3. الاعتراف الرسمي بالإمارة الإسلامية من قِبل الدول الإسلامية والعربية ليس مجرد خطوة سياسية، بل ركيزة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي، وإعادة دمج أفغانستان في النظام الإقليمي والعالمي.

خاتمة

تؤكد التجربة الأفغانية الحديثة أن النهضة ليست حكرًا على الدول الغنية، بل ثمرةٌ للإرادة والاعتماد على الذات. فقد استطاعت الإمارة الإسلامية، في فترة وجيزة، أن تنقل البلاد من الفوضى إلى البناء، ومن التبعية إلى الاستقلال الاقتصادي.

إنّ ما يجري في أفغانستان اليوم ليس مجرد تحسّن في المؤشرات، بل تحوّل حضاري عميق يفتح الباب أمام نموذجٍ إسلاميٍّ معاصر للتنمية يقوم على القيم، والسيادة، والعدالة الاجتماعية.

وبهذا، تبرز أفغانستان كحالة دراسية فريدة في العالم الإسلامي، تثبت أن الأمن والإيمان والإدارة الرشيدة كفيلة بإحياء الأمم من تحت الركام.

في حوار السفير الأفغاني مع الجزيرة:

"مطالب غير منطقية" وخلفيات فشل محادثات إسطنبول

المذيع:

على خلفية تعثّر المحادثات بين باكستان وأفغانستان، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن وزيري الخارجية والدفاع ورئيس جهاز المخابرات يعتزمون التوجّه إلى إسلام آباد هذا الأسبوع لإجراء مناقشات حول المحادثات المتقطعة بين باكستان وأفغانستان بشأن وقف إطلاق النار.

يأتي هذا بينما أعلنت الدولتان فشل محادثات السلام التي جرت بين وفديهما الخميس الماضي في إسطنبول. ومن ناحيتها، حمّلت حكومة طالبان الأفغانية باكستان مسؤولية فشل المحادثات، مؤكدة تمسّكها بالهدنة السارية منذ الشهر الماضي.

وقال وزير الخارجية الأفغاني أمير خان متقي إن باكستان لم تكن مستعدة لتحمّل أي نوع من المسؤولية في الجولة الثالثة من المحادثات، مما حال دون التوصل إلى نتائج.

وأضاف وزير الخارجية الأفغاني أن بلاده تعطي الدبلوماسية أولويةً في حلّ الخلافات مع باكستان، موضحًا أن الوفد الأفغاني شارك في مباحثات إسطنبول مع باكستان بتوجيهٍ وصلاحياتٍ خاصة من القيادة وبنوايا حسنة، وفق تعبيره.

لكن في المقابل، أعلن وزير الدفاع الباكستاني خواجه آصف فشل المحادثات الجارية مع أفغانستان، مؤكدًا أن الجولة الثالثة من المحادثات في إسطنبول لم تُسفر عن نتائج.

وأضاف وزير الدفاع الباكستاني أن المفاوضات وصلت إلى طريقٍ مسدود تمامًا، قائلاً: «الوفد الأفغاني اتفق معنا، لكنه لم يكن مستعدًّا لتوقيع أي اتفاق مكتوب. باكستان لن تقبل بأي اتفاق رسمي غير مكتوب؛ لقد أرادوا ضمانات شفوية، لكن هذا مستحيل في المفاوضات الدولية».

يُذكر أن الطرفين التقيا في إسطنبول الخميس الماضي في محاولة لتثبيت الهدنة التي جرى الاتفاق عليها في قطر في أواخر أكتوبر الماضي، عقب اشتباكات بين البلدين الجارين كانت الأكثر دموية منذ عودة طالبان إلى السلطة عام 2021.

المذيع:

وينضم إلينا من كابل السيد سهيل شاهين، مندوب أفغانستان لدى الأمم المتحدة وسفير أفغانستان في الدوحة. سيد شاهين، أحييك في الجزيرة مباشر.

المسؤولون الباكستانيون يتحدثون عن أنكم تتحملون مسؤولية فشل المفاوضات لأنكم رفضتم التوقيع على ضمانات مكتوبة لما تم التوصل إليه.

ما ردكم على ما ذكره المسؤولون الباكستانيون في هذا السياق؟

سهيل شاهين:

هذا البيان والتصريح الصادر عن وزير الدفاع الباكستاني غير صحيح.

كنتُ عضوًا في فريق التفاوض في كلٍّ من الدوحة وإسطنبول أيضًا، والفشل كان من طرف باكستان بسبب عدم منطقيتها. لقد أرادوا منا أن نتأكد من ألّا يقع أي حادث أمني داخل باكستان، وهذا أمر غير منطقي وغير عملي. كيف يمكننا أن نضمن ألّا يقع أي حادث أمني في دولة أخرى؟ هذه مسؤوليتهم هم، ومسؤولية أجهزتهم الأمنية. بكل تأكيد نحن سنتأكد من ألّا يُستخدم الطرف الأفغاني ضد باكستان، وهذا أمر منطقي؛ أن نضمن ألّا تُستخدم أراضينا لذلك. لكن ما طلبوه منّا هو أمر غير عملي وغير منطقي أيضًا.

المذيع:
اسمح لي، سيد شاهين. لماذا - برأيك - سيتجنّى المسؤولون الباكستانيون على أفغانستان في مسألة أنها لم ترغب في التوقيع على ضمانات، واكتفت فقط بضمانات شفهية؟
فقد قالوا إنكم قدّمتم ضمانات شفوية، لكن عندما وصل الأمر إلى التوقيع على ضمانات مكتوبة رفضتم ذلك.
هل ترى أن هذا غير صحيح تمامًا؟

سهيل شاهين:
لا، هذا غير صحيح. نحن أردنا أن نوقّع، لكن ينبغي أن يكون التوقيع على شيءٍ مقبول. أما أن تُطلب منّا أمور غير مقبولة، فكيف يمكننا التوقيع عليها؟ نحن لم نقبل بذلك.
هذه مفاوضات، والمفاوضات تعني أن الاتفاق ينبغي أن يكون مقبولًا من كلا الطرفين. كل طرفٍ يقدّم مطالبه وما يريده على طاولة المفاوضات، لكن في نهاية عملية التفاوض يكون هناك أخذٌ وردّ وتسويات.
إلا أن الجانب الباكستاني جاء بمطالبه وفرضها على الطاولة، وأصرّ على أن نقبلها كما هي.
وعندما قدّمنا نحن مطالبنا ووضعناها على الطاولة، رفضوا قبولها.
هذا هو ما أدّى إلى الجمود والطريق المسدود، وليس مسألة التوقيع.
التوقيع كان ذريعة فقط؛ نحن لم نكن لنوقّع على أي اتفاق غير مقبول بالنسبة لنا.

المذيع:
وزير الإعلام الباكستاني لمح قبل يومٍ من إعلان فشل المفاوضات إلى أن المسؤولية تقع على عاتق كابل لعدم وفائها بتعهّداتها بمحاربة الإرهاب، وقال إنكم فشلتم في هذا الملف، في إشارة إلى ما يُعرف بـ«طالبان باكستان».
ما ردّكم على اتهام الوزير الباكستاني؟

سهيل شاهين:
هناك نقطتان:
الأولى، أنه أثناء عملية التفاوض، لماذا كانوا يُطلقون مثل هذه التصريحات التي تُقوّض المفاوضات؟
فبدل أن يساهموا في نجاحها، كانوا يُضعفونها بهذه المواقف.
أما النقطة الثانية، فنحن قمنا بما في وسعنا من أجل الوفاء بالتزاماتنا داخل أفغانستان.
لم نسمح لأي فرد أو كيان باستخدام الأرض الأفغانية في هجوم ضد باكستان.
ولو كانت لديهم أي معلومات بهذا الشأن، كان يمكنهم مشاركتها معنا قبل أن يوجّهوا إلينا الاتهامات.
ثم إن هناك أمورًا تحدث داخل باكستان، وهذه مسؤوليتهم هم، لا مسؤوليتنا.
نحن نضمن أن لا تُستخدم أراضينا في أي هجوم ضدهم، وبالتالي فمسؤوليتنا منفصلة عن مسؤوليتهم.
وأرى أنهم ينبغي أن يركّزوا على الوقائع، وعلى مسؤولياتهم ومسؤولياتنا معًا، حتى نصل إلى اتفاقٍ وحلٍ مقبول.

المذيع:
إذن سيد شاهين، هذا الفشل – على الأقل في الجولة السابقة من المفاوضات – هل يعني ببساطة أننا قد نرى، لا قدّر الله، حربًا جديدة بين البلدين، كما حدث قبل الاتفاق على وقف إطلاق النار؟
هل من الممكن أن نعود إلى هذا المربع بين باكستان وأفغانستان؟

سهيل شاهين:
لقد كان هناك دائمًا تهديد من طرفهم، يقولون: "اقبلوا مطالبنا وإلا ستكون هناك حرب".
وأظن أن هذا أيضًا ليس الأسلوب الصحيح في إدارة المفاوضات.
إذا قاموا بفرض هذه الحرب على أفغانستان، فنحن لدينا كل الحق في الدفاع عن أراضينا.
لكن هذه ليست الطريقة المناسبة للتفاوض؛ فمن جانبهم يصرّون على مطالبهم، وإذا لم تُلبَّ هذه المطالب، وعندما قدّمنا نحن مطالبنا رفضوا قبولها، ثم قاموا بتهديدنا بشن حرب ضد أفغانستان.
وأظن أن هذا لن يحل أي شيء بين أفغانستان وباكستان.
وإذا ما شُنّت الحرب على أفغانستان، فالشعب الأفغاني يعرف كيف يدافع عن نفسه ويصمد، لكننا نأمل أن لا تصل الأمور إلى ذلك، وأن يُحتكم إلى المنطق والدبلوماسية.

المذيع:
سيد سهيل شاهين، سؤالي الأخير: ما هي رسالتكم إلى باكستان أو إلى المسؤولين في باكستان في هذا التوقيت؟

سهيل شاهين:
رسالتي أولًا هي أنني أقدّر وأثمّن دولة قطر والجمهورية التركية على قيادتهما وجهودهما الصادقة والمستمرة من أجل إيجاد حل للمسألة بين باكستان وأفغانستان.
أما رسالتي الثانية، فهي إلى باكستان وإلى قيادتها:
إذا أردتم حلًا منطقيًا قائمًا على الوقائع على الأرض، فنحن أيضًا نريد هذا الحل.
نحن نعرف أن أفغانستان وباكستان دولتان مسلمتان متجاورتان، ونحن لا نريد حربًا بين هذين البلدين. يجمعنا دين وثقافة مشتركة، وشعبنا عاش في باكستان أكثر من

أكثر من ثلاثين عامًا، ونحن نُقدّر ذلك كثيرًا. ولكن، في الوقت نفسه، لا ينبغي لأحد أن يفرض أمرًا غير منطقي على أفغانستان.
نحن إخوة، ونريد أن نعيش كإخوة، ونحلّ مشاكلنا على أسسٍ متساوية كدولتين مسلمتين متجاورتين. وأظن أن هذا أمرٌ جيد لأفغانستان ولباكستان على حدٍّ سواء.
نريد أن يأتي اليوم الذي نجلس فيه على طاولة مفاوضاتٍ بروحٍ أخويةٍ حقيقية، حتى نحلّ كل مشاكلنا بإذن الله تعالى.

المذيع:
كنت سأختم، لكن كلامك الأخير يبدو مبشّرًا ويحمل رسائل حرصٍ على السلام.
هل هذا يعني أن أي جهود تركية وقطرية، كما حدث خلال الأيام السابقة، فيما يخص رأب الصدع بينكم وبين باكستان، ستتعاملون معها بإيجابية؟

سهيل شاهين:
بكل تأكيد، بكل تأكيد.
نحن نُقدّر هذه الجهود من كلتا الدولتين الشقيقتين المسلمتين، تركيا وقطر.
ونعلم أن لديهما تجارب وخبرات في التعامل مع مثل هذه الأوضاع، وأن لهما خبرةً في الوساطة والتفاوض.
نحن نعلم أنهما تبذلان جهودًا صادقة، ونأمل أن يُصغي الطرف الباكستاني لهما، ويستمع إلى نصيحتهما، ويعود إلى طاولة التفاوض بروح الالتزام والرغبة في الحل، كأخٍ مسلم مع أخيه المسلم.
بهذه الروح يمكن حلّ الخلاف، لكن بخلاف ذلك – أي فرض أي شيء على أفغانستان، والإصرار على المطالب، وعدم قبول مطالبنا – فهذا يجعل إيجاد الحل صعبًا للغاية.

المذيع (الختام):
السيد محمد سهيل شاهين، مندوب أفغانستان لدى الأمم المتحدة وسفيرها في الدوحة، جزيل الشكر لك، كنت معنا من كابل.
مشاهدينا الكرام، نُشير إلى أننا حاولنا التواصل مع عددٍ من المسؤولين الباكستانيين ليكونوا جزءًا من هذا النقاش وهذا الحوار، لنستمع إلى وجهة نظرهم بشأن التطورات الأخيرة مع أفغانستان، لكن لم نتمكن من الوصول إلى أحد منهم حتى الآن.
وعلى كل حال، الباب مفتوح للمسؤولين الباكستانيين للإدلاء برأيهم في هذا السياق.

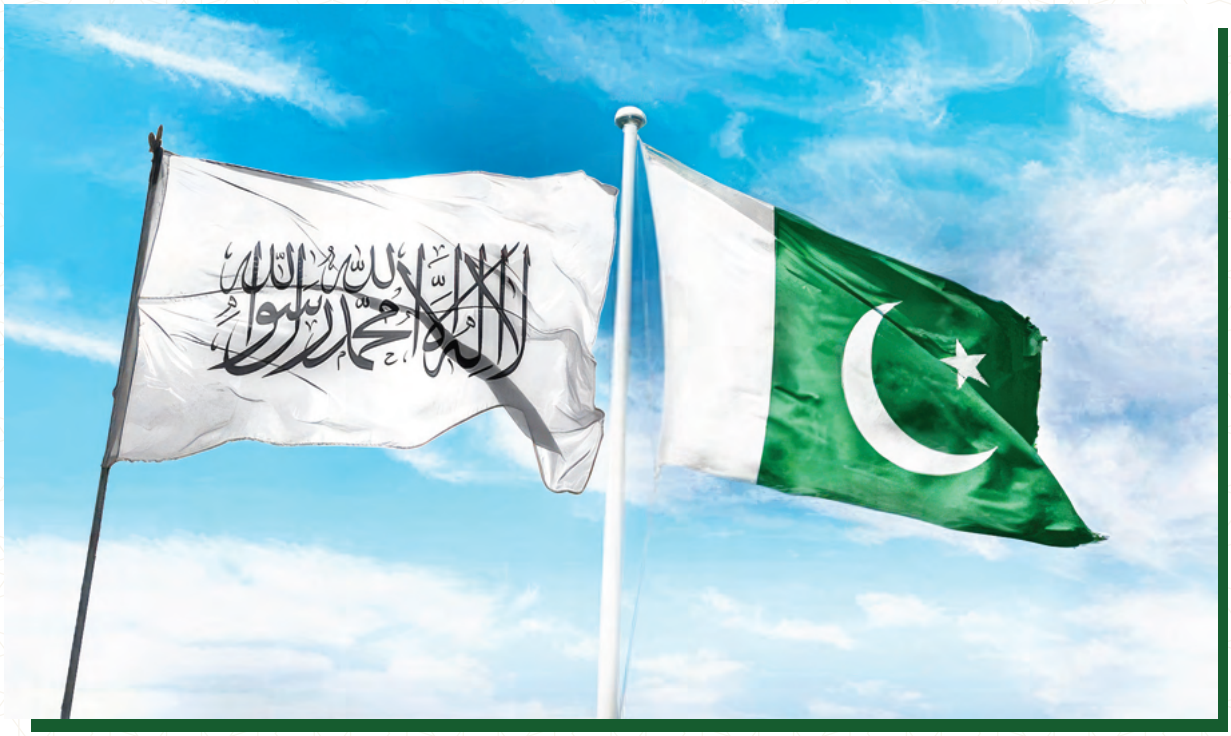

مشاريع كبيرة وطموحة في أفغانستان (٥)

المشاريع الوطنية الكبرى = إنشاء المناطق الصناعية

محمد صادق الرافعي

إن من مشاريع كبيرة وطموحة في أفغانستان هي مشروع إنشاء المناطق الصناعية في مختلف أنحاء البلاد، والذي تسارعت وتيرته في السنة الأخيرة، بخطة دقيقة وجهود واضحة، وأصبح محط الانتباه والتركيز للإمارة الإسلامية، والشاهد على ذلك أن هذا المشروع بدأ بقرار مباشر من سماحة أمير المؤمنين - حفظه الله - وبسماحه لتخصيص مئات الآلاف من الأفدنة لهذا الغرض في مختلف أنحاء البلاد.

أهمية المناطق الصناعية في العصر الحاضر

إن إنشاء المناطق الصناعية في العاصر الحاضر يحظى أهمية كبيرة في مختلف الدول، ويلعب دورًا لافتًا في الحدّ من البطالة وتوفير فرص عمل للعاطلين، ويساهم في جذب الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، والمنع من إهدار الثروات الضئيلة، وتؤدي المناطق الصناعية دورًا حيويًا في النمو الاقتصادي من خلال إنشاء البنى التحتية، وزيادة الإنتاج، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في تطوير الصادرات، وتحريك عجلة التكنولوجيا، وتنمية المناطق المختلفة. وتسهم هذه المدن، من خلال جذب الاستثمارات وتركيز الصناعات، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المناطق، كما تلعب دورًا مهمًا في التقدم الاقتصادي من خلال تحسين مستوى معيشة الناس، وزيادة الدخل المحلي.

ففي بلد مثل أفغانستان التي تعاني من البطالة والفقر، وتتمتع في نفس الوقت من رجال أعمال عطّاش للعمل، الذين إذا توفرت لهم فرص عمل مستمر، سيكونون ضمناء لتقدم أفغانستان في مدة غير بعيدة.

تاريخ إنشاء المناطق الصناعية

أما فيما يتعلق بتاريخ إنشاء المناطق الصناعية بشكل عام، فيمكن القول أن هذا التاريخ يتماشى مع الثورة الصناعية التي بدأت في القرن الثامن عشر، وشهدت هذه الفترة تحولًا جذريًا في أساليب الإنتاج، حيث انتقلت من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي في المصانع، مما أدى إلى ظهور المدن الصناعية.

وقبل ذلك، كانت الصناعة منتشرة في مختلف المناطق، ولكن مع ظهور الآلات والطاقة البخارية، بدأت تتركز في مواقع محددة لتسهيل الإنتاج والنقل.

وبدأت بوادر المناطق الصناعية مع الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر، حيث شهدت تحولًا من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وانتشرت فكرة المناطق الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مع تطور وسائل النقل والاتصالات.

وشهد العالم في القرن العشرين، ظهور مناطق اقتصادية خاصة ومناطق حرة، غالبًا بهدف جذب الاستثمارات وتنمية الصادرات.

وتعتبر مدينة مانشستر الإنجليزية أول مدينة صناعية في العالم، حيث شهدت نموًا سريعًا في صناعة النسيج والقطن.

وتعتبر الصين من الدول الرائدة في إنشاء المدن الصناعية، حيث تضم العديد من المناطق الصناعية الكبرى التي تستقطب الاستثمارات وتساهم في الإنتاج الضخم. بالإضافة إلى الصين، هناك دول أخرى بارزة في هذا المجال، مثل: الإمارات العربية المتحدة، حيث توجد منطقة جبل علي الصناعية التي تعتبر من أكبر المناطق الصناعية الحرة في العالم، والمملكة العربية السعودية، التي تضم مدينة الجبيل الصناعية، وهي أكبر مدينة صناعية في العالم. كما أن هناك مناطق صناعية مهمة في أوروبا الغربية وشرق آسيا وشرق أمريكا الشمالية.

تاريخ الصناعة في أفغانستان

وأما في النسبة في أفغانستان فقد بدأت التنمية الصناعية في أفغانستان في وقت مبكر، في عهد الملك أمان الله خان، وتحديدًا في أواخر العشرينيات من القرن الماضي، في منطقة "جبل السراج". وقد تم ذلك ضمن جهود التحديث والتصنيع في ذلك الوقت، وتواصلت مع إنشاء مصانع للأسمنت والسكر والزيوت النباتية والأثاث والصابون وغيرها، وتأسست أول منطقة صناعية في أفغانستان في عام 1976 في كابول، وتم إنشاء هذه المنطقة كجزء من جهود التنمية الصناعية في البلاد.

وبشكل عام، يمكن القول أن تاريخ إنشاء المدن الصناعية في أفغانستان يمتد على فترات مختلفة، مع وجود فترات توقف وتباطؤ بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. وشهدت هذه الفترة تقلبات في مسار التصنيع، حيث تأثرت المشاريع الصناعية بالصراعات السياسية والتدخلات الخارجية، والفساد المتفشي في الإدارات الحكومية.

جهود الإمارة الإسلامية في هذا المجال

هذا وقد ركزت الإمارة الإسلامية منذ عودتها على هذا الجانب بشكل عملي وغير مسبوق في تاريخ أفغانستان، ما يعكس توجهًا حكوميًا لدعم التنمية الاقتصادية وتوسيع البنية التحتية الصناعية في البلاد،ورحّب الصناع بهذه الخطوة، واعتبروها دفعة قوية نحو تنشيط الاستثمار وتوفير فرص العمل، وقد طالبوا الحكومة بتقديم المزيد من التسهيلات والدعم لتطوير القطاع الصناعي في البلاد. كما أكد وزير الصناعة والتجارة خلال عرض لإنجازات وزارته أن من أهم النجاحات في السنة الماضية كانت الموافقة على قانون خاص بالمناطق الصناعية، ووضع قوانين تسهّل عودة التجار وأصحاب المصانع إلى البلاد.

وفي هذا السياق، خصصت الإمارة الإسلامية – حتى الآن – آلاف أفدنة من الأراضي لهذا الغرض، حيث أعلنت تخصيص 1000 فدان من الأراضي لبناء منطقة صناعية في تيرينكوت، عاصمة مقاطعة أوروزغان، وتم تخصيص 10 آلاف فدان من الأراضي في صحراء إبادان بمقاطعة قندوز، وتم تخصيص ألف فدان من الأراضي في مديرية قرغه اي بولاية لغمان في طريق كابل – جلال آباد السريع، وبدأت تنفيذ خطة توزيع هذه الأراضي في عدد من الولايات، وذلك بعد قرار أمير المؤمنين – حفظه الله- . ووفقًا للمصادر، فقد تم تخصيص 4000 فدان من الأراضي لإنشاء مدن صناعية، بالإضافة إلى 20000 فدان في ولايات قندهار، وننجرهار، وبلخ، بينما تم تخصيص 1000 فدان في كل ولاية أخرى لهذا الغرض المبارك. كما تم تحديد أربعة مواقع رئيسية في كابول لإنشاء مدن صناعية جديدة. ورحّب بعض المستثمرين وأصحاب المصانع بهذه الخطوة، إلا أنهم أكدوا ضرورة حل المشكلات التي تواجه القطاع، وعلى رأسها نقص الكهرباء، لضمان استمرارية الإنتاج. وبحسب المسؤولين، يعمل في البلاد نحو 5000 مصنع، تتنوع بين الكبيرة والصغيرة، وتوفر فرص عمل لأكثر من 400 ألف شخص، ما يعكس أهمية القطاع الصناعي في دعم الاقتصاد الوطني.

وكذلك خصصت الحكومة 500 فدان من الأراضي في ولاية بروان شمال أفغانستان لتوسعة المدينة الصناعية،وبحسب المعلومات، فقد خُصص 250 فدانًا لإنشاء مدينة باريک آب الصناعية في مديرية باغرام، بينما خُصصت 250 فدانًا أخرى لإنشاء مدينة صناعية جديدة في مديرية شينوارو.

فوائد إنشاء المناطق الصناعية

ثم لإنشاء المناطق الصناعية فوائد كثيرة للقطاع الصناعي،يمكن تخليصها كما يلي:

- **تحسين الكفاءة:**

لا شك أن الكفاءات والمواهب المودعة في الإنسان تكتشف وتتحسن إذا أصبحت حيز العمل وتوفرت لها الظروف، وأفغانستان بفضل وجود أقوام مختلفة على ساحتها، تمتلك كفاءات مختلفة تنتظر التفعيل والتحسين.

- **توفير فرص العمل:**

لا شك أن أبرز منافع المدن الصناعية هو توفير فرص عمل للعاطلين في البلاد وهم كُثر في بلد مثل أفغانستان.

- **اجتذاب الاستثمارات الصغيرة المحلية:**

ومما تساعد المدن الصناعية هو احتذاب الاستثمارات الصغيرة المحلية والحفاظ على الثروات الصغيرة من الضياع.

- **اجتذاب الاستثمارات الأجنبية:**

كما ان المناطق الصناعية تحتفظ بالاستثمارات المحلية فإن بإمكانها أن تجتذب استثمارات أجنبية أيضًا.

- **تعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة:**

ومن احدى الفوائد في هذا المجال هي تعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، وعرض البضائع المصنوعة فيها، الذي يساعد الأفغان على إظار الوجود في الأسواق الإقليمية والعالمية.

- **المحافظة على قطاع الصناعات اليدوية:**

وبما أنّ أفغانستان من أقدم البلاد في الصناعات اليدوية،فيتمكن من تنمية هذا القطاع من خلال إنشاء المناطق الصناعية، وإحياء التراث الثقافي الشعبي، والذي ضاع في الأحداث المتتالية.

- **تعزيز الاستقرار السكاني:**

وذلك من خلال الحد من الهجرة وتقليل الضغط على الخدمات بالمدن الكبرى، لا سيما في أفغانستان التي تعاني من تحدي الهجرة لأسباب أخرى أيضًا.

وفي الختام لابد من التنويه بأن هذا المشروع الكبيرة الطموحة إذا حقق سوف يأتي بثورة في الصناعة والإنتاج الأفغانية، إلى جانب المشاريع الكبيرة الأخرى، ويأخذ بأفغانستان نحو الازدهار والتعاظم، والتي هي غاية إمارة أفغانستان الإسلامية والشعب الأفغاني الأبي، وسوف نجد في كافة المدن الأفغانية، المصانع الصغيرة والمتوسطة تضج بالحركة وتوفر الحياة الكريمة لآلاف الأسر، وأصوات آلات المصانع تعلو رويدا رويدًا بتحقق هذه المشاريع الكبيرة الوطنية.

لقاء خاص مع وزير الصناعة والتجارة الأفغاني الحاج نـور الدين عزيـزي

أجرت قناة (درر) الفضائية، لقاءً مع وزير الصناعة والتجارة الأفغاني الحاج نور الدين عزيزي حول العديد من المواضيع المتعلّقة بمسؤوليات وزارة التجارة والصناعة ومشاريعها وإنجازاتها التي حققتها منذ تولي إمارة أفغانستان الإسلامية مقاليد الحكم في البلاد. ولأهمية موضوع اللقاء؛ تضع مجلة الصمود محتواه بين يدي القارئ الكريم، في الأسطر التالية:

من الميلاد والنشأة أين ولد ونشأ السيد الوزير؟

أشكركم وفريقكم مرة ثانية على مجيئكم ونشكر إدارة قناتكم على نشر وتقديم مثل هذه البرامج النافعة. اسمي نور الدين عزيزي من مواليد ولاية بنجشير.
درست الابتدائية في ولايتي بنجشير وكابل، وعشت حياتي إلى عمر السابعة عشر في هاتين الولايتين ثم بعد ذلك دخل الاحتلال السوفيتي. والحمدلله كانت لدينا مساهمة في الجهاد والمقاومة ضد المحتل في بعض الأنشطة، وفي تلك الفترة هاجرنا إلى بيشاور في باكستان وبدأنا بالتعلم هناك وفق المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية الموجودة للمجاهدين.

إذًا بدأتم مرحلة جديدة من حياتكم في باكستان هل بقيتم في سلك الدراسة أم دمجتم مع دراسة العمل؟

في فترة الجهاد ضد السوفييت مرّت حياتنا بثلاث مراحل في الأولى أقبلنا على التعليم وفي المرحلة الثانية شاركنا في الجهاد فكنا في صفوف المجاهدين أو نقوم بدعمهم ماليًا ومعنويًا وفي المرحلة الثالثة بدأنا بالتجارة وقمنا بأعمال تجارية في باكستان وخارجها.

مرحلة التجارة لشخص الآن يشغل منصب وزير التجارة والصناعة مرحلة مهمة دعنا نتوقف عندها في أي مجال من المجالات التجارية عملتم؟

أهمّ مجال في حياتنا التجارية كان في المعادن وقطاع الأحجار الكريمة وشبه الكريمة وكذلك قطاع التصنيع وإنشاء المصانع، وبيع وشراء في مجال النسيج وتسويق السجّاد التابع لشركاتنا أو شركات مواطنين كما عملنا في قطاع الاستيراد والتصدير وكنا ندخل أحيانًا في مجالات أخرى. ولقد حدثنا حصلنا على التجربة التجارية الوافية في حياتنا وبفضل الله وعونه تجاربنا وخبراتنا في مجال التجارة واسعة وناجحة وخير دليل على ذلك أننا في ذلك الوقت وخاصة في التسعينات استطعنا أن نوسّع تجارتنا إلى عدة دول وانتقلنا من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي وخطتنا التجارية كانت ناجحة بفضل الله.

هذه المرحلة الوصول إلى العالمية في التجارة هل هناك قصة أو موقف ما زال عالقا في ذهنكم؟

نحن وصلنا في التجارة إلى مستوى عالمي في وقت لم يكن العالم يعرف تجارة أفغانستان بشكل كبير ولا يعرف كثيرًا عن الأحجار الكريمة في أفغانستان وكذلك لا يعرف كثيرًا عن زمرد أفغانستان وخاصة زمرد بنجشير التي هي ولايتنا، والحمدلله كانت شركتنا إحدى الشركات التي عرّفت زمرد بنجشير للعالم وعرضته في المعارض الدولية وجعلته مشهورًا. نحن سعينا في التعريف بالأحجار الكريمة عالميًا وحاولنا التعريف بزمرد بنجشير باسم افغانستان وباسم بنجشير وقمنا بذلك عبر طرق مختلفة من خلال المعارض أو عن طريق الإعلانات التجارية في القنوات التلفازية

وغيرها من الوسائل الدعائية المتاحة في ذلك الوقت والحمدللّٰه نجحنا في إشهار زمرد بنجشير عالميا وليس فقط الزمرد بل جميع الأحجار الكريمة ولا ننسى أن هذا الاشتهار تم بسبب الجهاد وبسبب المجاهدين وكذلك بسبب الشركات التجارية المماثلة التي تتعاون معنا في هذا الصدد واليوم صار زمرد بنجشير مشهورًا ومعروفًا كأجود وأغلى زمرّد في العالم وكذلك الأحجار الكريمة الأخرى صراحة نحن بذلنا جهدًا كبيرًا في هذا الأمر، واليوم أصبح سعر الأحجار الكريمة الافغانية هو الأغلى بالنسبة لأحجار الدول الأخرى في الأسواق العالمية وقبل ذلك كانت أحجار أفغانستان تباع بأسماء دول أخرى مثلا الياقوت كان يباع باسم دولة بورما وزمرد أفغانستان كان يصدر على أنه من باكستان أو كولومبيا؛ ولكن بعدما شمّرنا عن ساعد الجدّ وعملنا استطعنا بفضل اللّٰه أن نرفع اسم أحجار أفغانستان الكريمة ورفعنا شأن البلد بذلك عادةً القصص تحدث في الأسفار وكنا نسافر كثيرًا، ذات مرّة سافرنا إلى أمريكا وكان هدف السفر المشاركة في أحد المعارض المشهورة التي تقام سنويًا ولم نكن نعرف قوانين البلد كثيرًا في الجمارك وكذلك القوانين التجارية وأيضًا لا نفهم اللغة الإنجليزية جيدًا فسافرنا للمشاركة في معرض طوسان وعندما ذهبنا للمطار أعطونا استمارات حول الجمارك فلم نفهمها جيدًا ولم نملأها بشكل صحيح وعندما نزلنا في مطار لوس أنجلوس أخذت منا جميع البضاعة التي تبلغ قيمتها في ذلك الوقت أكثر من مليون دولار وكان ذلك مبلغًا كبيرًا بالنسبة لنا وتشمل البضائع أحجارًا كريمة من أفغانستان والبرازيل وإفريقيا وباكستان.

وهذه الأحجار كان من المفترض أن نعرضها في المعرض هناك ثم ذهبنا لولاية أريزونا التي يقام فيها معرض طوسان العالمي كل سنة وتشارك فيه أبرز الشركات التجارية والعالمية المختصة بهذا المجال ويجتمع هناك أبرز التجار العالميين ويستمر 15 يومًا. وقد نسيت في أي دورة بالضبط كانت مشاركتنا. المهم ذهبنا وحضرنا للمعرض فارغي اليدين ثم أنفقنا قرابة 30 ألف دولار لإيجار موقع في المعرض ولم يكن في يدينا شيء نبيعه للزبائن عندما ياتون وبقينا في أمريكا لمدة ثلاثة أشهر وبعد ذلك جاءتنا رسالة أن جميع بضاعتكم تمت مصادرتها فحزنا وقلقنا قلقا شديدًا، وفي ذلك الوقت كانت الصراعات السياسية في تزايد متصاعد داخل بلدنا ومن جانب آخر المبلغ كان كبيرًا وهو الجزء الأساسي الذي تعتمد عليه شركتنا كرأس للمال في ذلك الوقت.

على كل حال ذهبنا إلى المحامين والمستشارين فوجدناهم يطلبون منا مبالغ كبيرة مقابل الحصول على معلومات بخصوص البضاعة وإمكانية استردادها فذهبنا إلى عميل جُمركي أو وسيط تجاري سابق لدينا فسألناه ماذا نفعل؟

فقال هناك حل وحيد لاسترداد البضاعة وهو إعادة إرسالها إلى فغانستان وفي ذلك الوقت كانت المعارك في كل ولايات البلاد وليس هناك مجال لإعادتها إلى أي ولاية ففضلنا تحويلها إلى بنكوك عاصمة تايلندا وهناك لدينا مكتب تجاري تابع لنا وهذا الرجل لم يطلب مبالغ كبيرة مثل السابقين بل طلب فقط 300 دولار لإتمام الأمر فاتفقنا معه، وبعد خمسة عشر يوماً أعيد تصدير بضاعتنا إلى بنكوك وعندما ذهبنا هناك حصلنا عليها جميعاً والحمد للّٰه لم يضع المال فقد كان مالاً حلالاً مزكّى، وقد استلمنا البضاعة كلها بفضل اللّٰه وحقيقةً كانت هذه قصة غريبة وعجيبة تفاجأنا بها كتجربة أولى وهناك قصص أخرى كذلك لا يسمح الوقت لنا بسردها فنكتفي بهذه الواحدة. صراحة خلال هذه الشهور الثلاثة التي بقينا هناك حاولنا تعلم اللغة الإنجليزية وتعلمناها وفي نفس الوقت كانت لدينا بضائع أخرى وصلت من البرازيل فأحيانا تحدث مشاكل عدة في وقت واحد ولكن حلت في خلال شهر بفضل اللّٰه عز وجل.

هذه تجربة كبيرة، يعني تحدّثت عن أمريكا، وبرازيل، وتايلندا، استمررت في هذه التجارة من الثمانينات إلى وقت الفتح خارج أفغانستان؟

نعم بما أنّ زمرد ولا زاورد أفغانستان له فرصة جيّدة في السوق العالمية كنا نهدف في إشهارها أكثر وتعريفها بشكل أوسع في العالم وكنا نعمل على تطوير شركتنا وتوسيع علاقتنا التجارية ومع ذلك كنا نقوم بتأسيس المدارس للمواطنين المهاجرين في بيشاور حتى نساعدهم ونخدمهم.

لقد كنا نقوم بتجارة الأحجار الأفغانية في تلك المرحلة وبعد ذلك ذهبنا إلى إفريقيا والبرازيل بهدف التجارة وهما يتمتعان بأجود المعادن والأحجار الكريمة وشبه الكريمة في العالم وفي أواخر تسعينيات التقويم الهجري الشمسي عقدنا اتفاقية تجارية كبيرة في إحدى مدن البرازيل التي ما زالت تجارتنا مستمرة معها حتى اليوم وبعد ذلك حاولنا بدء تجارة المعادن والتعدين في بعض بلدان إفريقيا مثل نيجيريا وسافرنا إلى زنبيا وموزنبيق وبعض الدول الأخرى ودائمًا نحاول الذهاب إلى الأماكن والبلدان التي معادنها غير مشهورة أو لم تستخرج بشكل كبير.

فالحمد للّٰه كنّا من الأوائل الذين يذهبون إلى تلك المناطق ويبادرون بتجارة المعادن والأحجار ونسعى بحسن التعامل لعقد صفقات تجارية بيننا وبين الأطراف الأخرى وباشرنا بتجارة المعادن البرازيلية والإفريقية منذ أوائل التسعينيات بينما كنا قبل ذلك نقوم بتجارة الأحجار الأفغانية فقط.

وما زالت شركتنا حتى اليوم تنشط في معظم دول العالم وتشارك في المعارض العالمية ولها دور في هذه

المشاركات وبجانب ذلك أقبلنا على بناء وتأسيس المصانع وتحركنا نحو التخصصية في مجال التجارة وبذلنا جهدًا حتى كنا ندقق في كل التفاصيل لبرامجنا التجارية بحيث لا يتمكن أحد من منافساتنا في العالم
والحمدللّٰه حتى اليوم نحن نتفاعل مع أكبر شركات التجارية العالمية وتجارتنا مستمرة لكن عبر عائلتي وإخوتي وأولادي وأبناء إخوتي وكذلك لدينا مديرون آخرون يعملون معنا في مجال التجارة على المستوى العالمي.

معاني الوزير في إعدادنا لهذه الحلقة تحدثتم أنكم في مجال العمل تجارتكم خاصة في موضوع الأحجار الكريمة ومعادن الثمينة وصلتم إلى مستويات عالمية وتعاملتم مع ماركات مشهورة هل لنا نعرف تفصيلا أكثر عن هذه الجزئية؟

العالم اليوم هو عالم المنافسات في كل الميادين المختلفة، في السابق لم تكن هناك هواتف ولم تكن هناك كمبيوترات ولا انترنت لقد كانت التجارة سهلة واستمرارها يكون بشكل تقليدي ولكن بعدما أصبح العالم عالم الإنترنت والتكنولوجيا وانتشر استخدام الهواتف الذكية وغيرها أصبحنا مضطرين أن نرتقي بتجارتنا إلى المعايير العالمية بالإضافة للاستفادة من الطرق البسيطة وكان هذا سببًا في أن نجد جميع برامجنا التجارية ونصبغها بالصبغة الحديثة.
لقد رسمنا خطوات متناسبة مع مقتضيات عصر التكنولوجيا وبذلنا جهدًا كبيرًا لتكون مشاريعنا أكثر تخصصية ونتحول من التجارة التقليدية إلى التجارة المتخصصة على المستوى الإقليمي والعالمي، وقد نجحنا في هذه المهمة بحمدالله.
والآن ننتج جميع إنتاجنا بجودة عادية وفي جميع مصانعنا تتم كل الإجراءات وفقا للمعايير العالمية لذلك على سبيل المثال أصبحت شركات عالمية مثل روليكس للساعات وتيفاني تشتري منا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
وحقيقة تعامل مثل هذه الشركات العالمية معنا يدل على أننا وصلنا للمعايير العالمية وهناك شركات أخرى لا أذكر أسماءها الآن لأنكم والمستمعين قد لا تعرفونها جيدًا لكن الخلاصة أننا صممنا أن ننافس الشركات التي كانت تعمل بمستوى عالٍ وكنا نغير في خططنا بحثا عن التميز والحمدللّٰه فرقنا والمديرون الذين عملوا معنا كانوا متخصصين ومخلصين في عملهم ومن عائلتنا كثيرون ممن عملوا في هذا المجال وكانوا يشاركون بأنفسهم في جميع المعارض والنشاطات التجارية، وهذا هو السبب الذي استطعنا من خلاله المنافسة في الميدان العالمي وشعارنا أن نحصل على الطرق الحديثة ونجربها في تجارتنا الشخصية وهذا هو سبب بقائنا في هذا المجال وسر تطور تجارتنا.

معالي الوزير! العمل مع الشركات العالمية والسعي على الحصول إلى المعيار العالمي كما قلتم والوصول إلى هذه المستويات العالية من العمل بالتأكيد كانت لها انعكاسات كبيرة على تجربتكم لكن بالمقابل الدخول في هذا المستوى يمنع الإنسان أحيانا من العودة إلى مجال العمل العام وانتقال الوزير من عمله الخاص إلى العمل العام بعد الفتح لو حدثتنا عن هذه المرحلة يعني كيف تم اختياركم للوزارة وكيف قبلتم أصلا؟

جزاكم اللّٰه خيرا نحن في فترة التجارة التي قمنا بها الحمدللّٰه لم نغفل واللّٰه يعلم أني لا أحب قول هذا الكلام في العلن لأنه متعلق بما بين العبد وربه ولكنك أجبرتني أن أتحدث عن هذه الجزئية الآن في الإعلام.
في الحقيقة طيلة الوقت كان ولاؤنا للعلماء المخلصين لدين اللّٰه والوجهاء والشرفاء والسياسيين المصلحين والأشخاص ذوي الرأي السديد والنظر السوي ومن يمتازون بالخشية والعمل فنحن لم نقطع علاقتنا بهم ولم نترك موالاتهم وكذلك كنا مستمرّين في التعاون الاجتماعي ومساعدة الناس ومساعدة العلماء وطلاب العلم فالحمدللّٰه.
لدينا سهم نشط في مساعدة هؤلاء جميعًا والحمدللّٰه على ذلك كنا مستمرين في تجارتنا ونحاول أن يكون لنا حضور في الشؤون الاجتماعية ونعد ذلك من واجباتنا والعمل في هذا المجال يساعدنا ويحفزنا ويقودنا أكثر، ونحن نتوقع أن نعمل أكثر وأن نقدم الخدمات الإضافية لهم ونوسع في تجارتنا أكثر مما نحتاجه لمصاريفنا الأسرية والشخصية لنتمكن من مساعدة من حولنا من الأقارب والإخوة وعموم الشعب الأفغاني الذين هم بحاجة ماسة إلى هذه المساعدات أو بحاجة إلى العمل والحمد للّٰه هذه الأمور وأمثالها سبب في تعزيز العلاقة مع الصالحين وبالتحديد مع الإخوة في الإمارة وبالإضافة لوجود العلاقة والمعرفة السابقة بيننا وبين إخوة آخرين من خلال دعمنا للمدارس الإعدادية والشرعية والجامعات لذلك توطدت الأواصر أكثر من أي وقت مضى وبناء على هذه العلاقات الطيبة والتعامل الحسن ودون أن نكون طامعين في أي شيء ودون أي طلب بل أصلاً نحن لا نرغب في السياسة وفقط كنا نرغب في الأجر من اللّٰه ولكن رغم ذلك طلب مني المشايخ في الإمارة قبول هذه المسئولية وطلبوا أن آتي لهذا الموقع لأتمكن من خدمة شعبنا وبلدنا أفغانستان في مجال التجارة والصناعة وأن نرتقي بالتجارة والاقتصاد بالاستناد للتجارب والخبرات السابقة بالإضافة إلى النية الصادقة والعلاقات الطيبة مع الإمارة لقد قالوا بأنهم يريدون الاستفادة من تجاربنا بشكل أوسع وأحسن، والحمد للّٰه مرت السنوات الثلاثة من سفرنا السياسي

والحمد لله لا ندعي الكمال في برامجنا فنحن بشر ولكن حسب وسعنا البشري بذلنا جهدنا ونمضي بمشيئة الله ونبذل أقصى جهدنا في خدمة شعبنا المظلوم المضطهد الذي عانى ما يقارب خمسين سنة من مشاكل اقتصادية وامنية ولهذا فتركيزنا الأكثر وجهدنا الأعظم موجّه لتعزيز اقتصاد البلاد كي نلبي احتياجاتنا الاقتصادية وصولا إلى الاكتفاء الذاتي وتحويل أفغانستان لبلد صناعي، ورفع بلدنا في جميع النواحي إلى أعلى المستويات وبالتحديد في الاقتصاد، وكذلك معالجة مسألة الكوادر والمهاجرين الذين فقدناهم، ويعيش كثير منهم خارج البلد لأسباب مختلفة خصوصًا في الدول المجاورة باكستان وإيران وحتى تركيا وأوروبا وغيرها وكلهم في الحقيقة يعدون كرأس مال لأفغانستان التي تحتاجهم الآن لإعادة الإعمار وصحيح أن بيننا تواصل معهم وهم خارج البلاد ولكن في الحقيقة نحن نحتاج أن يكونوا هنا وأن يقدموا الخدمة لبلدهم ويستفاد من طاقتهم في إعمار البلاد ونحن نسعى في هذا الصدد لعودة هؤلاء جميعًا وأن يكون لديهم حياة كريمة هنا وأن يعيشوا في رفاهية وهذا ما نسعى إليه جميعًا ونحن نعلم أن شعبنا يدرك هذا الموضوع ويرى جهودنا والله أعلم بها.

سيدي الوزير أنت تتحدث بأن المجيء إلى الوزارة جاء من خلال علاقات معرفة سابقة ومن خلال أعمال قمتم بها لكن أنا أسأل بشكل أكثر تحديداً الذي يعمل في القطاع الخاص ويجد لذة حرية العمل في القطاع الخاص يعني يجد صعوبة كبيرة في أن يعود إلى القطاع العام في ظل حكومة تعاني من الحصار ومن التضييق والتقييدات الحكومية في متابعة الصرف والأوامر الإدارية، كيف كان هذا الأمر بالنّسبة لكم. قرار صعب أن تنتقل من قطاع خاص الى قطاع حكومي؟

جزاكم الله خيرا هذا سؤال مهم صراحة كان هذا القرار صعبًا جدًا وكل لحظة تمرّ علينا هنا تمرّ كسنة ولكن الشيء الوحيد الذي يخفّف عنّا ويجعلنا مطمئنين هو أننا نقوم بخدمة شعبنا العزيز وحقيقة إن الحياة التجارية أو القيام بأعمال تجارية في القطاع الخاص له حرية أكبر ومزايا كثيرة فلا أحد يسألك عما تفعل وتذهب حيث تشاء وتسافر إلى أي بلد تشاء أما هنا فكل أعمالنا نحاسب عليها ونتحرك في اطار معين من القوانين والضوابط.

وهذا يعدّ صعبًا علينا ومشكلة كبيرة، ولكن ما يجعل العمل في القطاع الحكومي ممتعًا ورائعًا هو أن فائدة العمل في القطاع الخاص تكون لفرد واحد، أو في النهاية لأسرة واحدة أو مجموعة واحدة.

ولكن العمل الذي نقوم به اليوم تعمّ فائدته شعبنا كله، والحمد لله نحن نشكر الله على ذلك، وأحسب أن هذا من فضل الله علينا بأن يجعلنا في خدمة الشعب، وكل عمل نقوم به في الوزارة أو عندما نسافر إلى خارج البلد أو نخطط، فكل ذلك هدفه جلب الرفاهية للناس وللمصلحة العامة للبلد. وعلى الرغم من إمكانياتنا المتواضعة، فإننا نسأل الله أن ينجحنا في تحقيق أهدافنا، فإن تحققت فهو توفيق من الله، وإن لم تتحقق فنرجو ثواب الآخرة من الله سبحانه وتعالى.

أيضًا، سيد الوزير، تنتسبون إلى منطقة بنشير التي تُسوَّق إعلاميًا على أنها منطقة فيها مشاكل، خصوصًا مع الإمارة الإسلامية. كيف كان انعكاس توليكم للوزارة على علاقتكم بالمنطقة وأهلها؟

نحن طيلة الوقت، سواء كنا في فترة الهجرة أو الجهاد، لم ننسَ أهلنا أبدًا، وحتى الآن — وصراحة لا أرغب كثيرًا في الحديث عن السياسة — فالمجال الذي نشتغل فيه هو مجال الاقتصاد، والذي يتعلق بعموم الشعب. وأعتقد أن المسائل الاقتصادية لو أُنجزنا فيها شيء، فهذا لن يتعلق بشخص واحد، بل ستعمّ فائدته للجميع، وسيعود النفع لبنجشير وكذلك لآخر منطقة تقع فيها آخر نقطة في البلاد، وسيستفيد منها الجميع على حد سواء في مختلف المحافظات: قندهار، هلمند، فراه وغيرها.

وفي الحقيقة، أنا لست من بنشير فقط، أنا من جميع أفغانستان، وأقول إن أهلي في بنشير لم أنسهم حتى عندما كنت في مرحلة الهجرة في بيشاور، كنت أحمل همهم، بل همّ الشعب جميعًا.

وكلامي هذا ليس لغرض السياسة أو الطمع في المستقبل منهم بشيء أو بمنصب، لا أبدًا، أنا أحب شعبي لله، وأحبهم لأنني منهم، ولأن آباءنا وأجدادنا عاشوا ومضوا هنا، وأنا من عروق الشعب ومن دمه، أحب الشعب وأحب أهالي بنشير.

واليوم لا يعني أنني في الإمارة فعليّ أن أنسى بنشير، بل أظن أنني من أكثر الناس الذين يحبون أهل بنشير ويحترمونهم، وهذا فضل من الله. وطبعا السياسيون لديهم مواقف مختلفة أخرى، فنتركهم وشأنهم، والبرامج التي لدينا ليست لأهالي بنشير فقط، فمثلًا عندما نخطط لبرامج تقييم ومراقبة الأسعار في السوق أو في توفير المواد الأساسية والأولية، فذلك يعود نفعه لكل الشعب. وهناك بعض البرامج التي تشمل بنشير وجميع الولايات الأخرى.

سيد الوزير، الآن أتيتم واستلمتم مقام الوزارة، كيف وجدتم أحوال وزارة التجارة والصناعة كما تركها لكم المسؤولون من عهد الجمهورية؟

جزاكم اللّٰه خيرًا. حقيقةً هناك فرق كبير بين الوضع الحالي والوضع في فترة الجمهورية أو فترة الحكومة السابقة التي كانت تحكم بالتنسيق مع الأميركيين، والفرق في كل شيء: في نظام الحكم، والظروف السياسية، والظروف المعيشية للناس، ووجود الأميركيين كمستشارين في بعض الوزارات، بل حتى المسؤولين والموظفين. وبالمجمل، لقد كانت السمة الأساسية لعملهم شكلية.
فخففنا في الإجراءات وقصّرنا خطواتها، باستثناء بعض الموضوعات المعقّدة التي تحتاج إلى وقت طويل، أما الإجراءات الأخرى التي يحتاجها الناس فنقوم بحلّها في أسرع وقت ممكن. مثلًا: أخذ التراخيص التجارية أو تبديلها أو تمديدها كانت في السابق تأخذ أيامًا طويلة.

وموضوع آخر مؤسف ومؤلم جدًا، وهو وجود الفساد، وتحديدًا الفساد في الإدارات بشكل عام في فترة الحكومة السابقة. وللأسف لا أحب أن أذكر ذلك، ولكن لا بد أن نتحدث في الأمر. ففي هذا المجال حاولنا أن نقضي على جميع أنواع الفساد، ولا أقول إننا استطعنا منعه مائة بالمائة، ولكن أستطيع أن أقول إننا خفّضنا نسبته المئوية بشكل ملحوظ، واليوم ترون كل شيء بأعينكم، وبإمكانكم البحث والحصول على المعلومات بشكل شفاف في جميع إداراتنا.
ودائمًا نحاول أن تكون إدارتنا نشطة تلبي احتياجات الناس، إدارة لا تعاني من الترهل، ويُبعد منها الذين جاؤوا عبر الواسطة. نحن نعتقد أننا أحسن في الإدارة من الحكومة السابقة، ونعمل أكثر منهم رغم إمكانياتنا المتواضعة ومواردنا القليلة مقارنة بهم، لكننا أكثر نجاحًا منهم.
نحن جميعًا، سواء كنا مسؤولين أو مديرين أو موظفين، ملتزمون بأننا سنعمل رغم كثرة التحديات وضعف الرواتب. وفي الحقيقة، رواتب الموظفين ضعيفة لا تكاد تفي بالاحتياجات الأسرية، ولكن الجميع مخلصون لشعبهم ويعملون ليلًا ونهارًا.

الوزارة تختص بالتجارة والصناعة. تحدثتم عن حل المشاكل التي كانت قائمة في السابق. بالأرقام، لو أخذنا على صعيد التجارة، هل هناك تغير في معدلات الصادرات يمكن أن نذكره ليميّز المشاهد ونميّز نحن حجم النقلة التي حصلت؟

نحن نعمل بجدية في كلا الاتجاهين: أولًا زيادة الصادرات لنصل بها إلى مستوى الواردات لنحصل على التوازن بينهما، ثم رفع حجم الصادرات إلى الخارج.

والحمد للّٰه، خلال السنوات الثلاث الماضية ارتفع حجم الصادرات كثيرًا، على الرغم من وجود بعض المشاكل، مثلًا في الآونة الأخيرة قلت نسبة صادراتنا في مجال الفحم الحجري، لكن بالعموم رفعنا حجم الصادرات من 800 مليون دولار إلى ملياري دولار، وهذا تغيّر بنسبة عالية.

وفي مجال الصناعة، تقريبًا فقط 35% من المصانع وشركات الإنتاج كانت نشطة، والآن تقريبًا جميع تلك المصانع والشركات استأنفت أعمالها مجددًا، أي أكثر من 99%، وكذلك أصبحت معدلات إنتاجها الآن متوافقة مع المعايير الموجودة في دول المنطقة، وقد لبّت جميع الاحتياجات الداخلية، وبدأت في التصدير إلى الخارج.
واليوم من أبرز أنواع المنتجات المصدّرة هي المشروبات التي تُصدّر إلى دول آسيا الوسطى وحتى إلى أمريكا وبريطانيا، بفضل اللّٰه.
وبالأمس وصلتني الأرقام بأن هناك 800 شركة تطلب الرخص لبناء المصانع في أفغانستان، وهذا رقم كبير والحمد للّٰه، ويدل على رغبة الناس في الاستثمار في مجال الصناعة، على الرغم من النقص في الكهرباء والغاز اللذين يعدّان من أهم احتياجات المصانع.
ومع كل ذلك، الحمد للّٰه، استطعنا أن نجلب المستثمرين هنا، وهذا بناء على طلب أمير المؤمنين من الناس أن يستثمروا هنا، وبناء على طلب النائب الاقتصادي لرئيس الوزراء المولوي برادر، وبناء على طلبات الرفاق الآخرين.
ونتيجةً لجهودنا المبذولة وللمناشدات المتكررة، أقبل كثير من الناس وأبدوا رغبتهم في الاستثمار في الصناعة في أفغانستان، والآن شعبنا مستعدّ — والحمد للّٰه — أن يستثمر في الصناعة ويقيمها على أرجلها.

هل تمكنتم في ظل عملكم في الوزارة من الاستفادة من تجربتكم السابقة بخصوص التخصص في مجال المعادن الثمينة، وهو تخصص دقيق لا يُحسنه أي أحد ولا يتمكن منه إلا من لهم قدرة عالية على فهم هذا المجال؟ هل تمكنتم من الاستفادة أم ما زال الوقت مبكرًا؟

بما أنه بين اختصاص وزارتنا واختصاص وزارة المعادن توجد مسافة طويلة، ولكن في اللجنة الاقتصادية نحن — وللّٰه الحمد — لدينا شورى مشتركة ونتشاور في البرامج الاقتصادية. وخلال ذلك نحاول أن نشارك تجاربنا وخبراتنا التي حصلنا عليها عبر التجارة العالمية والدولية مع الإخوة المسؤولين في وزارة المعادن. وطبعًا مشورتنا في اللجنة الاقتصادية دائمًا تكون مقبولة بفضل اللّٰه.
وأصلا ليس هناك أية مشكلة في كثير من المجالات والحمدللّٰه، ولكن مجالنا مختلف عن مجال وزارة المعادن، ونحن استفدنا من جميع التجارب التي لدينا في مجال

الصادرات والواردات، ومراقبة الأسعار والبرامج الصناعية، ولذلك استطعنا بإمكانياتنا المتواضعة والقدرات القليلة التي في يدينا أن نُحرز إنجازات كبيرة، وهناك مسائل حول ما تم إنجازه لا نريد أن نقولها في العلن، فالأسباب منها أحيانًا أن المسؤول يتقيد في عرض بعض المعلومات، ولكن في المجمل نقول بأننا أنجزنا إنجازات كبيرة بالاستفادة من الموارد والوسائل القليلة المحدودة، والآن القطاع العام والخاص مستقران بفضل الله.

بعد مجيء الإمارة الإسلامية كانت كل التقارير العالمية تتحدث أن الاقتصاد سينهار، وأن التجارة ستتوقف، وأن أمام أفغانستان مستقبلًا مظلمًا، لكن النتيجة كانت تحسنًا اقتصاديًا كما ذكرتم، وارتفاعًا في النسب، وثباتًا في سعر العملة بعدما تحسنت أصلًا. هل هناك من الناحية الإحصائية عندكم تفسير لهذا الأمر، على الأقل فيما يخص الرخص التجارية التي تُمنح للناس؟

تنبؤات العالم حول أفغانستان أخطأت، وكل حساباتهم جانبت الصواب، فالله سبحانه وتعالى يضمن الرزق لعباده، ونحن نؤمن بهذا ويقيننا بذلك محكم. لقد تنبأ العالم أنه بعد سقوط الاحتلال سيرتفع سعر المواد الأساسية وغيرها، وتوقع كثيرًا من المسائل، لكن الله تبارك وتعالى بفضله ورحمته لم ينجّنا فقط من جميعها، بل يسّر لنا إحراز الإنجازات التي لم تتم في أي وقت مضى.

وأنا شاهد عيان منذ خمسين سنة، بل في فترة الاحتلال الأمريكي لم يُعمل أي شيء، وأنا هنا لا أذكر الجمهورية كثيرًا لأن كثيرًا من الأمور كانت بإدارة الأمريكيين، والأمريكان بحسب الإحصائيات تركوا لنا أكثر من ثلاثة ملايين مدمن مخدرات.

عدد منهم كانوا يعيشون في الشوارع مشردين، واليوم الحمد لله لا نرى مدمنًا واحدًا في الشارع، والعالم يقوم بالدعاية السلبية بأن تجميع المدمنين وأخذهم من الشوارع كان بالإكراه، والحقيقة أنه كان بأمر أمير المؤمنين حيث قال: إنهم مسلمون وبشر، فلا بد أن ننقذهم، ولا نتركهم تحت الجسور أو نتركهم ليموتوا من البرد أو يبقوا في وضع غير لائق بالمسلم.

والحمد لله تم تجميعهم في أماكن مخصصة. ومن التطورات الكبيرة التي حصلت في مجال الاقتصاد أننا منحنا عشرة آلاف ترخيص لشركات جديدة، وكذلك فُتحت مئات الشركات الجديدة في مجال المعادن، ومنحنا لها الرخص التجارية.

وعلى العموم يمكن للوزارة دائمًا أن تعطي معلومات حول استثمارات الشركات وحجمها، وهل بدأت أم ستبدأ لاحقًا، والآن توجد أكثر من سبعة مليارات دولار من الاستثمار الخارجي في البلد، كل ذلك يدل على أن توقعات العالم بعد الفتح بأن الناس سيأكل بعضهم بعضًا من الجوع، كل تلك التوقعات صارت كاذبة بإرادة الله، وثانيًا بإرادة شعبنا، وثالثًا ببركة دعاء الفقراء والمساكين هنا.

والآن لا أقول بأننا وصلنا إلى أهدافنا، ولا أقول بأن أهدافنا تم تحقيقها كاملًا، لكن الحمد لله هذه التطورات كمرحلة ابتدائية تُعد تطورات كبيرة حصلت بفضل الله. لدينا يقين أنه في المستقبل القريب، وليس البعيد، سنحقق نجاحًا كبيرًا في جلب الرفاهية والسعادة للشعب والأمة والكوادر والمهاجرين الذين هاجروا خلال خمسين سنة مضت بسبب الظروف المختلفة من احتلال السوفيت وحروب الأحزاب والاحتلال الأمريكي. فهاجروا إلى مختلف الأماكن وعانوا كثيرًا، نريد عودتهم جميعًا إلى بلدهم أفغانستان، وأن يعيشوا إخوة متحابين. كل من يأتي إلى أفغانستان ولا يُخِلّ بالأمن ولا يسعى للتدمير، فليأتِ وليعش هنا في بلده كما يعيش في أي بلد آمن آخر.

الدعايات الكاذبة التي تنتشر عن أفغانستان في العالم لا أصل لها، وكل من يأتي من الزوار يكتشف الأمر ويجد أن الواقع مختلف عما سمعه، وتنكشف أمام عيونه الأكاذيب المنتشرة.

وبعدما يعودون إلى بلادهم في أوروبا وأمريكا وغيرها، يقولون للناس إن ما ينشره الإعلام عن أفغانستان لا أصل له.

سمحت لي الفرصة قبل أشهر قليلة بالمشاركة في أسبوع الصناعات الأول الذي عُقد هنا في كابل، وقد تفاجأت بعدد الأجنحة أو الأماكن المخصصة للشركات التي تعود لنساء. وكان الحديث عن تقارير أممية كثيرة أن النساء يخرجن من سوق العمل وليس لهن مكان، وهذا سيؤثر على الاقتصاد. هل لديكم إحصائيات عن الرخص التجارية الممنوحة للنساء في هذه الفترة؟

سيدات الأعمال لا تواجههن أي موانع من التجارة هنا، الحمد لله، وبأي حجم من التجارة يُردنها فهي متاحة، فقط في أسفارهن البعيدة يحتجن إلى المحرم.

وهذا أمر شريعتنا الذي يجب أن تلتزم به المرأة المسلمة المحجبة، فقط هذا شرط يجب أن تراعيه، وهو يستند إلى الشريعة، وهو ذاته ما يُطلب من النساء في الحج، سواء كان ابنها أو أخاها أو زوجها أو أباها أو أحدًا غيرهم من المحارم، ولا يوجد شرط آخر. ولو جاءتْنا أخت أو سيدة ملياردية فنحن في خدمتها، والأبواب مفتوحة لها.

بالأمس القريب تواصل معنا رجل يريد أن يستثمر ويشغّل من خلال استثماره نحو ألفي رجل أو عامل، وطلب أرضًا، ونحن بدأنا البحث له عن مكان يناسبه ليبدأ عمله في مجال الصناعة، كما تواصلت معنا سيدة تريد استثمارًا سيخلق خمسة آلاف فرصة عمل أيضًا في مجال الصناعة،

الحمد لله لدينا خمسون ألفًا من المستثمرين المسجلين لدينا في الوزارة وكذلك في البلديات. وأنا لا أعرف لماذا الأمم المتحدة تركز على النساء وتقدم الدعم لهن بنسبة أكبر ولا تبالي بالرجال، لا أعرف السبب، ولكن نحن أيضًا ندعم النساء، وفقط عليهن التزام الضوابط الشرعية في الحجاب والمحرم كما ذكرت، ثم يباشرن بأي تجارة أو عمل يُردنه، وأيًا كان، فنحن نساعدهن ونتعاون معهن حتى يستفدن من حقوقهن في كل مجال.
حاليًا لدينا عشرة آلاف شركة مسجلة مملوكة لسيدات، وهذه الشركات نشطة وتعمل في إطار التجارة والصناعة. تخيّل الرقم: عشرة آلاف!

وهذا يعني ـ والحمد لله ـ أنه ليس هناك أي مانع عليهن من التجارة، وللتوثيق يمكنكم الاطلاع على الفيديوهات والمستندات والأفلام التوثيقية الموجودة لدينا حول الإنجازات التي تمت في هذا المجال.

ما هي التسهيلات التي أعلنتها وزارتكم للمستثمرين المحليين هنا؟ ما العروض التي تشوّقهم للعودة إلى أفغانستان وتدفعهم لبدء الاستثمار؟

في البداية، عندما دعونا التجار إلى الاستثمار، قدمنا لهم أول تسهيل، وهو تعديل القوانين التي كانت موجودة وتعرقل العمل. وبسبب هذا التسهيل توافد عدد من التجار وبدأوا استثماراتهم. ومن التسهيلات التي نعرضها للمستثمر أننا نعفي من الجمارك جميع الأجهزة والوسائل والماكينات التي يستوردها المستثمر من الخارج إلى أفغانستان بهدف استخدامها في مجال استثماره أو تجارته، وليس بغرض التجارة بها. فهذه المعدات لا جمارك عليها، سواء أتى بها من الصين أو إيران أو باكستان أو أي بلد آخر.
أما المواد الخام التي يحتاجها المستثمر من الخارج لمصنعه، فنحن نضع عليها نسبة واحد في المئة فقط من الجمارك، بشرط استخدامها في المصنع لا في التجارة. وهذه النسبة كانت في السابق اثنين ونصف بالمئة، فقمنا بتخفيضها. ولا يوجد على المستثمر أي شيء آخر، ولا إجراءات تسبّب له القلق.
وفي العموم، أردنا التقليل من الضرائب، وقدمنا فيها إعفاءات كبيرة لجميع المستثمرين، كما ألغينا ضرائب أخرى كانت موجودة في السابق. نحن نرغب في التخفيف الشديد، وأيضًا لا نضغط كثيرًا على الذين يدفعون قيمة الأراضي بالأقساط.
ونمنح الأراضي في أي منطقة يريدها المستثمر لإنشاء مصنعه عليها، وهذا للجميع. وعلى عكس الوضع السابق، فالآن لا يستطيع أحد أن يوقف عمل المستثمر الذي حصل على التراخيص، ولا أن يزعجه أو يسأله أحد.

فقط الأشخاص المخوّلون من الدولة أو من يحملون بطاقة رسمية من اللجنة الاقتصادية هم من يمكنهم سؤاله. لا أحد يستطيع أن يزعج التجار وأصحاب الشركات، وفرمانات أمير المؤمنين التي تصدر مرارًا وتكرارًا تدعم القطاع الخاص والتجار، وتأمر بالتعاون معهم وتوفير التسهيلات اللازمة لهم. وهذه التسهيلات ما زالت مستمرة وتزداد.
فكل ذلك يدل على الحرص على ترغيب المستثمرين في الاستثمار بأفغانستان. ولو جاءنا شخص من الخارج يريد الرخصة التجارية، فبإمكانه أن يحصل عليها خلال يوم إلى ثلاثة أيام كحد أقصى. مثلًا، لو جاء مستثمر من تركيا فسيحصل على الترخيص خلال ثلاثة أيام فقط، ولن تكون أمامه أي عقبات أو موانع في الإجراءات.
ومن النجاحات أيضًا تحقيق الشفافية في الجمارك؛ ففي السابق كان هناك فساد مالي، كأن يسجّل شخص صادراته أو وارداته تحت مسمّى سلع زهيدة ليتهرب من الجمارك، أما الآن فالشفافية عالية والقانون يُطبّق بنسبة مئة بالمئة.
كلٌّ يدفع الجمارك المتعلقة ببضاعته الحقيقية. إن وجود القانون وتطبيقه يحفّز التاجر، ويجعله مطمئنًا على حفظ أمواله وشخصه وسمعته، ولا يجعله قلقًا من ضياع جهده وماله في المستقبل. بل سيقول لنفسه: هذا مكان آمن للمال والاستثمار، فلنأتِ ونستثمر هنا.

ذكرتُم بالتفصيل التسهيلات المقدمة للمستثمرين المحليين، ولكن ماذا عن المستثمرين الأجانب؟ إذا كان الآن مستثمر أجنبي يسمع لسيد الوزير، فما التسهيلات التي تعرضونها لهم؟

أولًا أقول: نحن لا نفرّق بين المستثمر الداخلي والخارجي، فلو جاءنا مستثمر أجنبي فلن يجد فرقًا بينه وبين المستثمر المحلي، لا سيما في مجال الصناعة. فلا فرق في الضرائب، ولا في منح التراخيص، ولا في تخصيص الأراضي، ولا في استيراد المواد الخام أو الماكينات من الخارج. نحن بحاجة إلى رفع اقتصاد البلاد، ولذلك أخذنا هذه المسؤولية على عاتقنا، ونحن ملتزمون بعهدنا ونتعامل مع المستثمرين الخارجيين والداخليين على نحوٍ واحد.

فقد جاء قبل أيام بعض التجار من إيران واستثمروا هنا وفتحوا شركات، ونحن ندعمهم جيدًا. وليس لدينا أي مشكلة مع أي مستثمر. وبالإضافة إلى ما ذكرتُ من تسهيلات، فبإمكان المستثمر الأجنبي أن يشتري الأرض باسم شركته، لا باسمه الشخصي، وهذا عرض ممتاز، لأن في بعض البلدان لا يُسمح بذلك إلا عن طريق شخص محلي، وأنتم تعرفون هذا جيدًا.

كذلك يُسمح له باستيراد المواد الخام بنفسه، وجميع الماكينات التي تحتاجها شركته أو مصنعه. ونحن نتفاعل معه كما نتفاعل مع المستثمر المحلي في كل الأمور، حتى في الضرائب.

هذه تسهيلات كبيرة في مجال التجارة والصناعة كما تفضلتم السيد الوزير له نشاط مقدر خارجي وعقد اتفاقيات كثيرة ربما نحن كنا ننتظر هذه المقابلة وأنتم كنتم في السفر لو حددتنا عن أبرز الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الدول التي زرتموها؟

في جوارنا توجد شركات ودول لها دور مهم في صادراتنا وارداتنا وتجارتنا والحمد لله نحن ننسق مع جميع هؤلاء أيضا تجار افغانستان كما هم عانوا كثيرا لكنهم تعلموا التجارب العالمية وحصلوا على خبرات كبيرة والحمد لله وهم بالنسبة للتجار الآخرين يتمتعون بالشجاعة والجرأة لذلك فالمحرك الأساسي في التجارة هم التجار الأفغان سواء في الداخل أو في الدول المجاورة وعلى سبيل المثال فقلة من التجار الروس استثمروا هنا لكن بالعكس لدينا آلاف التجار استثمروا في روسيا ولديهم فعالية ونشاطات في الصادرات والواردات في البيع والشراء وهكذا وكذلك في الصين وإيران وغيرها من البلدان.
وأهم المستثمرين الافغان استثمروا في تركيا. هناك في تركيا أهم المستثمرين والأرقام التي وصلتنا أن الاستثمارات الافغانية في تركيا بلغت حجما يقارب من 80 إلى 90 مليار دولار بالطبع هي أرقام غير دقيقة لكنه رقم كبير في النهاية وكذلك في الإمارات تزيد الاستثمارات عن 50 مليار دولار والحمد لله
وبناء على هذا نقول أنّ التجار الأفغان هم المحرك الاساسي ويقومون بدور فعال في تحريك اقتصاد المنطقة ولأجل ذلك كان لابد أن نوقع اتفاقيات مع دول الجوار في مجال الاقتصاد والترانزيت التجاري وغيرها نحن سافرنا لدول آسيا الوسطى وباكستان ايران اذربيجان روسيا بيلاروسيا والصين وغيرها من بلدان المنطقة
أما عن الاتفاقيات الخارجية، فبحمد الله عقدنا اتفاقيات وتفاهمات مع دول عديدة من آسيا الوسطى، وباكستان، وإيران، وأذربيجان، وروسيا، وبيلاروسيا، والصين، وغيرها. كما وقعنا اتفاقيات ثلاثية بيننا وبين كازاخستان وتركمانستان، وأخرى بيننا وبين أذربيجان وأوزبكستان، وكذلك مع باكستان وأوزبكستان. وقد ساعدت هذه الاتفاقيات في تحريك الاقتصاد في المنطقة.

وحاليًا تستعد أوزبكستان لمدّ خط كهربائي بقدرة 500 كيلوواط من منطقة ترمذ إلى ولاية جلال آباد. والحمد لله كل ذلك يدل على حسن تعاملنا وعلاقاتنا الطيبة.

واليوم معظم المعابر الأفغانية مفتوحة على مدار 24 ساعة، بعد أن كانت سابقًا تفتح لثماني ساعات فقط. وخلال زيارتنا الأخيرة لأوزبكستان أجرينا مباحثات لفتح المعبرين البلدين طوال اليوم، واليوم يمكن لأي شخص دخول أفغانستان برًّا، حتى القادم من أوروبا عبر أوزبكستان. كما أجرينا مباحثات لتوقيع اتفاقيات تجارية وترانزيتية واستثمارية جديدة، ونعمل على تحويلها إلى اتفاقيات رسمية بإذن الله.

هل هناك قصة أو موقف مع أحد التجار تذكره في ظل هذه التسهيلات التي قدمتموها وكل هذه الاتفاقيات حتى إذا كانت اتفاقية مع دولة معينة بقي أثرها في نفسك بسبب موقف ما؟

طريقة التجارة والتعاملات عند الأفغان غالبًا تكون بالتفاهم والاتفاق الشفهي، ولا يكتبون شيئًا، ولا تكون هناك توقيعات أو شكليات، خاصة إذا كانوا أصدقاء، ولو كتبوا شيئًا فيكتبونه بشكل بسيط. ونحن في هذه السنوات الثلاثة حقيقةً قدّمنا دعمًا كبيرًا في هذا الإطار للتجار سواء من الداخل أو الخارج.
في أحد الأيام جاء تاجر واشتكى لنا أن بعض الشركات حبست عنه مبالغ كبيرة، ولا تدفعها له، ولا تردّ له البضائع، فنحن تشاورنا فيما يجب أن نفعل، ووجدنا أن هذه الشركات تستورد البضائع إلى أفغانستان، فأغلقنا جميع حساباتها بحيث لا تتمكن من إدخال أي واردات إلى أفغانستان. وبعد أقل من أسبوع اتصلوا بنا والتزموا بدفع جميع المبالغ والبضائع، وأعطوا عهدًا بأن لا يفعلوا أشياء من هذا القبيل في المستقبل.
والحمد لله بعد ذلك إلى اليوم لم نرَ تاجرًا أفغانيًا قد حُبس ماله أو بضاعته أو جار عليه أحد. نحن نرسل خطابات رسمية لجميع الشركات والمؤسسات سواء في الداخل أو في الخارج، ونقول لهم بصراحة: نحن لا نسمح لأحد أن يصادر أموال التجار الأفغان أو يحبسها، وأننا ندعم مباشرة جميع تجارنا ونقف بجانب الجميع دون استثناء. والآن — الحمد لله — التجارة مستمرة بشكل جيد، لكن بقيت أموال قليلة لدى بعض الشركات عند البعض من فترة الحكم السابق، وسنحل هذا الموضوع إن شاء الله.
وكان هناك تاجر أجنبي آخر له دين على الأفغان بقدر 200 ألف دولار، فالحمد لله خلال أسبوع أخذنا المال من المدين وسلّمناه إياه.

سيدي الوزير، أمير المؤمنين يصدر فرمانات متتالية لضبط الوضع القانوني في البلد، وحتى تقديم كل الأذونات المتخصصة في أي مجال من المجالات. فرمان أمير المؤمنين المتعلق بوزارتكم على ماذا وجّه أو بماذا وجّه؟

شكرًا كثيرًا، هذا سؤال مهم جدًا، ومن الجيد أن نعطي تفاصيل أكثر في الإجابة عن هذا السؤال، ليتضح الأمر للتجار، وليأتوا إلى أفغانستان ويستثمروا في هذا البلد.
أولًا: أمير المؤمنين وصف جميع التجار الأفغان بالمجاهدين الاقتصاديين، والتجار سعدوا بذلك حقًا. وقد أصدر حُكمًا بأن نشكّل نحن — وزارة التجارة ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد وجميع الغرف التجارية والاتحاد التجاري — لجنة تدقيق في جميع القوانين المالية والضريبية تحت إشراف النائب الإداري المولوي عبد السلام حنفي، ونمرّ على جميع القوانين المالية الأفغانية.

ونحن عملنا على الأمر لمدة أسبوع، وفي الأثناء كنا نخفّف في القوانين الضريبية، حتى قال المشاركون في اللجنة من الغرف التجارية — أقصد الإخوة التجار —: يكفي لهذا الحد، لأننا لا نريد أن تكون الضريبة أقل من هذا، نحن نريد أن ندعم ونساعد إمارتنا ونظامنا.
فتخيّل إلى هذا الحد نحن قمنا بمراعاتهم، حتى اقتنعوا ورضوا واطمأنت قلوبهم. وبعد التدقيق والتعديل أرسلنا جميع القوانين إلى أمير المؤمنين، فقبلها ووقّع عليها، ثم أرجعها لنا وأعلنها.
الخطوة الثانية كانت حول ضرائب الأصناف (سيل تاكس)، كانت أكثر من 3%، وتقييم الأجناس والبضائع في السابق يفعله شخص من وزارة المالية يذهب بنفسه ويحدّد قيمة وأسعار الأجناس، فوزارة المالية ووزارة التجارة عملتا معًا حتى خفّفتها إلى نصف بالمئة. ثم أمعنّا النظر فاقترحنا مرة ثانية على أمير المؤمنين أن نخفضها، فأصدر أمير المؤمنين حكمًا آخر خفّفها أكثر، بحيث حُدّدت بـ0.3%.
والآن، التجار الذين تقل مبيعاتهم سنويًا عن مليونين أفغاني ليس عليهم ضريبة، أيًا كانت تجارتهم سواء كانت في المركز أو في ولايات أخرى.
وما أعجب تجار القطاع الخاص أكثر هو إعفاء المخالفات؛ ففي السابق كانت توجد مخالفات غراماتها باهظة، وليس بإمكان الشركات التجارية دفعها، وبسبب العجز كان يضطر التاجر إلى الفرار، وهذا الأمر من وجهة نظر الفقه الحنفي مخالفة، وأمره مشكوك به، وليس جيدًا، وبناءً على ذلك تم إعفاؤها كليًا بفضل الله.
كل هذه الأمور ساعدت تجار القطاع الخاص، وهم يعملون في الصادرات والواردات بالتنسيق معنا، ونحن نعتمد عليهم كجزء أساسي وفعّال في المجتمع، وندعمهم في جميع برامجهم ونشاطاتهم التي تعود بالنفع على البلد، ونؤيدهم في كل ما ينجزونه لصالح تجارتهم الشخصية ولصالح البلاد والعباد والشعب.

قبل ختم هذه المقابلة، ما هي الرسالة التي توجهونها للمستثمرين من داخل وخارج أفغانستان؟

الحمد لله، أرضية الاستثمار مهيّأة حاليًا في أفغانستان في الزراعة والصناعة والتجارة والتعدين والخدمات والنقل. الشروط مواتية والفرص موجودة — الحمد لله — ولكل بلد قوانين لا بد من مراعاتها، وهناك مراحل لا بد من اجتيازها، فلا يوجد مكان بلا قوانين وضوابط.
مثلًا لو يأتي شخص إلى تركيا ويريد أن يستثمر، فأنا لا أظن أنه يفكر بأن الذهب مُلقى في الطرقات وأنه سيجمعه، لن يفكر أحد بهذا الشكل، بل لابد من رعاية القوانين، ولابد من سلسلة الإجراءات والمرور عليها، وبعد ذلك يبدأ بعمله أو استثماره.
إذًا أدعو جميع المستثمرين أن يأتوا إلى أفغانستان ويستثمروا، خاصة المستثمرين الأفغان الذين يعيشون في أوروبا وغيرها من البلاد، وأقول: لقد عانى الناس هنا لمدة خمسين سنة من الحروب والألم والفقر، وأريدكم أن تأخذوا بيد إخوانكم المسلمين ومواطنيكم، أنقذوهم من مستنقع الفقر، وهذا الأمر سنتمكن منه وسنحققه من خلال الاستثمار بشكل أحسن وأفضل بكثير من أن تساعدوهم بالمساعدات الآنية التي ربما تنتهي أو يأكلها الشخص، ويحتاج بعد أيام مرة أخرى.
ولكن هذه المبالغ لو نستثمرها في مجال ما، فيستفيد منها المحتاج بشكل مستمر. مثلًا لو ننفقها في بناء مستشفى أو بناء مدرسة أو بناء مصنع أو شركة، أو نشتري بها أجهزة، أو نُحيي الأرض بحيث يعمل في ذلك عدد من الموظفين ويقدّم الخدمات للجميع، أو يتم الإنتاج هناك، فالقيام بمثل هذه النشاطات يكون أكثر نفعًا للناس، ويكون مستدامًا لا ينقطع نفعه بعد مضي وقت قصير، فضلًا عن توفير فرص العمل للآلاف من مواطني البلد الذين سيتخلّصون من الحاجة للناس، وسيمتنعون عن الذهاب إلى خارج البلد، إلى أوروبا أو أمريكا أو غيرها، ويواجهون الذلّة والمهانة، وفي الغالب يدفعون حياتهم ثمنًا لذلك بسبب الغرق في البحر.
إن شاء الله أنتم ستنقذون حياة إخوانكم بالاستثمار هنا. أنتم لستم وحدكم، نحن ندعمكم، وأنا شخصيًا كوزير في البلد، وكوني وزيرًا للصناعة والتجارة، فأنا دائمًا في خدمتكم وسأساعدكم، وأعتقد أن أي مشكلة موجودة فهي قابلة للحل وسنحلّها بإذن الله، والإمارة الإسلامية تقف إلى جانب التجار والمستثمرين وتدعمهم بكل ما لديها، وليس هناك أي مشكلة ستواجهونها أمامكم.

في ختام هذه المقابلة، سيد الوزير، هاجرتم إلى باكستان في عمر صغير، ثم عملتم في القطاع الخاص سنوات طويلة، ثم تولّيتم الوزارة، وخلال هذه الفترة أكملتم دراستكم في مراحلها المتعددة حتى أكملتم مراحل الدراسة الجامعية بعد قرابة ثلاث سنوات من تولّيكم لحقيبة هذه الوزارة. ما هي مشاعركم التي تنقلونها لنا في ختام هذه المقابلة؟

في رأيي، أنا لم أسعَ أو أحاول أن أتولى أي منصب صغيرًا كان أو كبيرًا في السياسة، وليس لديّ رغبة في السياسة، ولكن الإنسان لا يستطيع أن يفعل كل ما يرغب به. في الأيام الأولى لمجيئي إلى الوزارة كانت التجارب في مجال الوزارة والسياسة والأمور الحكومية ليست كبيرة، ولكن بتوفيق الله، وبالهمة والإرادة القوية والعزم الشديد، قدِمنا لأداء المسؤولية.

مع ذلك نحن لم نكن مستعدّين لقبول مثل هذه المسؤولية والواجب الكبير، ولكن بعدما أُوكلت إلينا، عزمنا أن نقوم بالمهام مع كل فريقنا من المختصين والموظفين، وأن نعمل بإرادة قوية، وأن نعمل ليل نهار بكل ما أوتينا من قوة.

وأنا متأكد لو أننا في أفغانستان عملنا كل يوم عملًا إضافيًا أكثر من الدوام الرسمي، فسننجز أعمالًا كبيرة في العالم، ولو تجنّبنا ضياع الوقت في وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر والملهيات الحاسوبية الأخرى، فسنتغيّر على مستوى المجتمع وحتى على مستوى العالم، وسننجز ما يُدهش العالم.

وأشكركم لمجيئكم، وأشكر لكم هذا البرنامج وقدومكم، وجزاكم الله خيرًا.

أفغانستان
بين الدرس من الماضي وأخذ الحيطة للمستقبل

أبوسلمان

إنّ من أبرز العوامل التي خلّفت آثارًا سلبية عميقة في مسار قضايا أفغانستان، والتي لا يكاد يُنكرها أحد، هو الارتهان المفرط في القرن الأخير من تاريخها إلى أحد القطبين العالميّين، والاتكال الطاغي إلى الكتلة الشرقية التي كانت متمثّلة في الاتحاد السوفيتي سابقًا، ثم الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لاحقًا، وذلك في مرحلتين متتاليتين تقريبًا.

لقد اعتمدت أفغانستان على هذه الدول اعتمادًا كاملًا في المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية، وعرضت لها كل موهباتها الإلهية والكفاءات الداخلية، وفتحت الأبواب عليها على مصراعيها، الأمر الذي أتاح لهذه الدول فرصة التوغّل في أدقّ شؤون أفغانستان وأكثرها حساسية، بل والتسلل العميق في الهيكل السياسي والأمني لها، إلى حدّ تمكنوا من زرع رجال موالين لها في مواقع الحكم، وإسناد مناصب حكومية بالغة الحساسية إليهم.

فانتهزت تلك الدول هذه الفرصة، واستغلت هذا الفراغ دون فوات الأوان، وبدأت بالتدخل رويدًا رويدًا، في إطار خطط محددة، بالتسلل في قسم التعليم والتربية تارة، ومن خلال منح مساعدات مالية وعسكرية، تارة أخرى، وبالتالي تكمنت هذه الدول من إرساء نفوذها في أركان القوات المسلحة وتوسيع رقعته في رجالات الحكم في أفغانستان.

لقد بدأ الاتحاد السوفيتي مساعداته لأفغانستان في خمسينات القرن الماضي، وأفاض عليها المساعدات العسكرية والاقتصادية والأمنية، وحتى أنشأ بعض أنابيب نقل النفط في أفغانستان، وإن كان الموقع الجغرافي،والحدود الممتدة إلى ٢٣٥٠ كيلو مترات (والتي تشمل أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان في تلك الأونة) لكلا البلدين يجبرهما على التعاون المشترك، في شتى المجالات، إلا أن الاتحاد السوفيتي لما كانت له اليد العليا في هذا المجال، بدأ بالتسلل الناعم إلى شؤون أفغانستان الداخلية، والتسرّب في أعلى مستويات الحكومة،وسرّع بهذا الأمر من خلال تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لحكومة الوقت (حكومة ظاهرشاه) و واصل مساعداته مع التسريع في قضية التسلل والنفوذ، وقد رأينا كل ذلك متجسّدًا في تشكيل حزب شيوعي في أفغانستان، ومتمثلًا في حزب كان قد خرج من بطن الفكرة الشيوعية،والذي بسط سيطرته على أفغانستان فيما بعد، وحكمها أكثر من عشرة سنوات، وقضى على الرطب واليابس في أفغانستان.

فالحزب الشيوعي الأفغاني ولد من رحم الاتحاد السوفيتي ونشأ في ظل دعمه الذي تمتع به الاتحاد السوفيتي، بفضل نفوذه الواسع في أركان الحكومة الأفغانية، والذي يؤدي إلى نوع انفتاح من جانب الحكومة لحضور الأحزاب السياسية في الساحة الأفغانية، فلو لم يكن هذا التسلل الشامل لم يكن الحزب الشيوعي، وبالتالي لم تكن ثورة ولا إراقة دماء ولا تخلف ولا سلبيات أخرى.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتسلل الكتلة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت عملية نفوذها بعد الحرب العالمية الثانية في أفغانستان شيئًا فشيئًا، وذلك عن طريق الوسطاء و جذب أطفال من المدارس إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتعليمهم وتدريبهم على الدرب الغربي والفكرة الأمريكية، لتصنعهم رجال حكم للمستقبل، وكذلك ارتباطها بالأحزاب المعارضة للحزب الشيوعي أوان حكم الحزب على أفغانستان، مباشرة أو عن طريق وسطائها في المنطقة، فنجح في مهمتها وجنى ثمار جهودها حين هاجم أفغانستان في 2001 واحتلها مدة عشرين عامًا، فلُدغت أفغانستان من جحر واحد مرتين، في نصف قرن، بأسلوبين متماثلين.

ومن العجب أن كل احتلال لم يتم في البلد المحتل إلا بتمهيدات مسبقة وعلى حساب مساعدات عناصر داخلية، فقبل كلٍ من الاحتلالَين، كانت المكوّنات والعناصر المساعدة على الاحتلال حاضرة داخل أفغانستان، من القوى السياسية الموالية لهما، والعناصر الفكرية المتماشية معها، والتي بذل المحتلّان لأجلها جهودهما ومهّدا الطريق عبرها للاحتلال والاستعمار والتحكّم في مصير الشعب الأفغاني.

فقد كان الحزب الشيوعي مواليًا للاتحاد السوفيتي ومهّد الطريق له، كما كانت بعض الأحزاب السياسية الأخرى موالية للولايات المتحدة الأمريكية ومهّدت الطريق لها، وقد سبق ذلك كله جهود ومساعٍ ضمن اختراق ناعم بأساليب متعددة.

هذا وقد اتخذت الإمارة الإسلامية،في الأونة الأخيرة، خطوات في مجال السياسة الداخلية والخارجية، مختلفة تمامًا عما رأيناه في أفغانستان وتعوّدنا عليه، ما جعل البعض يصابون بخيبة أمل في حياتهم وينظرون إلى مستقبل أفغانستان بشك وترديد، ويقومون بتحليل هذا الأمر في إطار فكرهم المحدود، والذي أثار جدلًا واسعًا بين الأوساط الداخلية والخارجية وأثر سلبيًا على الرأي العام، بينما حللها آخرون وهم معظم المسؤولين الكبار، وأتوا بمستندات على السياسات المتخذة، مستندات تدل على أن هذه السياسات ستكون في مصلحة العامة من حيث الأمن والاقتصاد، وأنها تسدّ منافذ التسلل الجديدة الذي استهدف كيان أفغانستان ومستقبل شعبها، بشكل حاذق غير مرئي، إضافة إلى ذلك فإن هذا التسلل ألزم الأفغان بدفع ثمنه الباهظ من خلال بعض شركات الاتصالات وشركات الألياف البصرية، والتي تلعب اليوم دورًا لافتًا في قضية النفوذ والتسلل.

وجاءت هذه المحاولات في إطار السياسات العامة للإمارة الإسلامة، التي تتمثل في الدرس من الماضي وأخذ الحيطة والحذر للمستقبل، والتي وصفها مسؤولو الإمارة الإسلامية بالمتوازنة وعدم الاتكال المفرط إلى جانب خاص أو كتلة خاصة، وهذا لا يمكن إلا بمعرفة الأحداث الماضية والتطلع نحو المستقبل بالحنكة والعقلية، ورعاية كل حيطة وحذر من أن تقع أفغانستان مرة أخرى في فخ هذه وتلك، فهناك نماذج في تاريخنا المعاصر في القرن الأخير من تاريخ أفغانستان السياسي ما يمكّننا في التعقل والتعمق في الحكم والسياسة، فعلى سبيل المثال كان الحكم يدور في أفغانستان زمن ظاهرشاه و جمهورية داود خان، على الرغم من الاستقلال الذاتي والاستقرار، على سياسة غير متوازنة؛ بل كان هناك نوع من الإفراط في السياسات العامة، فتدار هذه السياسات حيث كانت قوة عسكرية واقتصادية، لا توجد فيها وسطية وتوازن، ولا ملاحظات أمنية واجتماعية، ولا تطلع إلى المستقبل، حيث نجدها جليًا في حكومة جمهورية محمد داود خان حيث نظر أولًا إلى الاتحاد السوفيتي ووضع كل مخططاته في سلّة دولة السوفييت، فلما يئس منها تحوّل كاملًا إلى الغرب فوضع كل شيء في سلّة الغرب المتنافس للسوفييت، فأغضب الاتحاد السوفيتي، فخسر حكمه ومستقبل أفغانستان.

فأفغانسان تعيش اليوم على ممرّ حساس سياسيًا واقتصاديًا، كما وقع في مفترق جغرافي استراتيجيك، فسيكون الخطأ الأول يمكن أن يكون الخطأ الآخِر، ويذهب بأفغانستان إلى الهاوية، ويجرّبها نحو الانحطاط والسقوط في أحضان الأعداء اللُدّ المتربصين.

ونظرًا إلى ذلك، فإن خطط الإمارة الإسلامية ومسار عملها في السياسة والتعامل والاقتصاد تتحرك نحو التعادل والوسطية، وتدور فيما يقتضي المصالح العليا الدينية والوطنية، وكأن الإمارة الإسلامية اعتزمت على أن لا تفوتها الأحداث الماضية والدروس السالفة، وأن لا تتكرر التجارب المريرة في الحكم والسياسة مرة أخرى على ساحة أفغانستان الحبيبة، والأهم من هذا كله أن حكومة أفغانستان الحالية تسعى لئلا تكون أفغانستان مرة أخرى كرة ملعوبة بين القوى العالمية الجديدة والقديمة، وأن لا تكون أبوابها مفتوحة على مصراعيها أمام الآخرين.

على كل حال، فإن الوطن الحبيب أفغانستان تحتاج في الوقت الراهن إلى سياسات حكيمة وثيقة، تحفظ كيانها وكيان شعبها، وتضمن أمنها واستقلالها، وهذا لا يمكن إلا بالعبرة عن الماضي وأخذ الحيطة للمستقبل، وقد فطنت به الحكومة الأفغانية - بحمد الله وتوفيقه - وأخذت تخطط له في أطر محددة، وتنهج نحو الغايات بحنكة وحكمة وعقلية، فيحتم على الشعب أن يثق بالإمارة الإسلامية، بالصبر والنصح والثبات، والمرافقة معها في تطبيق الأوامر وتنفيذ الفرامين.

وزير الدفـــاع الأفغـــاني للجـــزيرة
كابل وإسلام أباد اتفقتا على حل المشاكل
بالحـــوار وعـــدم شـــن أي اعـــتداءات

تـم التوصـل إلى اتفـاق لوقـف إطـلاق النـار بين أفغانسـتان وباكسـتان برعايـة قطريـة وتركيـة، بعـد توتـرات ومعـارك بين البلديـن. الاتفـاق ينـص على حـل المشـكلات عبر الحـوار والتفـاوض، احترام سـيادة الأراضي، عـدم شـن أعمـال عدائيـة، وعـدم دعـم هجمـات ضـد الطـرف الآخـر. سـتعقد جلسـة متابعـة فـي تركيـا لمراقبـة تنفيـذ الاتفـاق. وزيـر الدفـاع الأفغاني أكـد أن أفغانسـتان لا تدعـم هجمـات ضـد باكسـتان، وأن مصطلـح الإرهـاب غير محـدد بشـكل واضـح. كمـا نفى وجـود دور هنـدي فـي التوتـرات الحدوديـة. الاتفـاق يهـدف إلى تحقيـق سـلام مسـتدام وتعزيـز العلاقـات بين البلديـن، مـع التأكيـد على ضرورة الالتزام مـن الطـرفين لضمـان نجاحه واستمراريته.

الجزيرة: ما العوامل التي أوصلت الطرف الأفغاني إلى اتفاق وقف إطلاق النار مع باكستان؟

معالي الوزير: التوتر بين أفغانستان وباكستان لم يكن في صالح أي منهما، وبعد معارك نشبت بين الطرفين، وبوساطة دولة قطر وتركيا، حضر الطرفان إلى الدوحة للحوار والتفاوض بهدف حل المشكلات بدلاً من الحرب.

الجزيرة: ما أبرز البنود التي تضمن حق أفغانستان في اتفاق وقف إطلاق النار؟

معالي الوزير: اتفق الطرفان على حل المشكلات عبر الحوار والتفاوض، وقف إطلاق نار شامل، احترام سيادة أراضي الآخر، عدم شن أعمال عدائية، وعدم دعم هجمات ضد أراضي الآخر.

الجزيرة: كيف يتعامل الطرف الأفغاني مع البنود المتعلقة بالمجموعات التي تعتبرها باكستان إرهابية؟

معالي الوزير: أفغانستان لا تدعم هجمات جماعات مسلحة ضد دول أخرى ولا تريد استخدام أراضيها في هجمات ضد أي دولة، وترى أن مصطلح الإرهاب غير واضح وشامل، ولا ترغب في تحديد من هو إرهابي ومن ليس إرهابياً.

الجزيرة: هل حصلتم على ضمانات واضحة بعدم تجدد تبادل إطلاق النار بين البلدين؟

معالي الوزير: الاتفاق تم بحضور الدولتين الشقيقتين قطر وتركيا، وهذا يشكل ضماناً للالتزام ببنود الاتفاق واحترام سيادة الأراضي وحياة المواطنين.

الجزيرة: ما تعليقكم على اتهامات باكستان بدور هندي خفي في التوترات على الحدود؟

معالي الوزير: هذه الاتهامات لا أساس لها وباطلة، وأفغانستان تحافظ على علاقات مستقلة مع الهند وباكستان وتسعى لتحسين العلاقات مع باكستان على أساس حسن الجوار.

الجزيرة: هل يشكل الاتفاق المبرم في الدوحة بداية لسلام مستدام على الحدود بين البلدين؟

معالي الوزير: إذا ظل الطرفان ملتزمين بالوعود سيكون بداية جيدة، لكن عدم الالتزام قد يؤدي إلى نشوء مشكلات جديدة.

الجزيرة: ما طبيعة الآليات التي ستعزز السلام المستدام بين أفغانستان وباكستان؟

معالي الوزير: البحث عن حلول للمشكلات الراهنة، احترام سيادة كل دولة، عدم دعم الهجمات المسلحة ضد الطرف الآخر، وتأمين مستقبل أفضل للعلاقات بين البلدين.

الجزيرة: ما مقومات صمود الاتفاق من وجهة نظر الجانب الأفغاني؟

معالي الوزير: الالتزام بعدم الاعتداء على الطرف الآخر، احترام الدولتين لبعضهما البعض، ودعم الدول الوسيطة قطر وتركيا لتنفيذ الاتفاق.

الجزيرة: ما الخطوات التي سيتخذها الجيش الأفغاني على الحدود لضمان الالتزام بالاتفاق؟

معالي الوزير: الدفاع عن الأراضي الأفغانية بكل شجاعة وبسالة ضد أي اعتداء من أي دولة، وليس فقط باكستان.

الجزيرة: هل يمتلك الاتفاق مقومات الصمود في وجه التوترات المستقبلية؟

معالي الوزير: كل الأمل أن يبقى الطرفان ملتزمين بالاتفاق، وإعادة العلاقات إلى مستواها الطبيعي، وعدم الالتزام قد يؤدي إلى تفاقم المشكلات.

شكرا لكم المولوي محمد يعقوب مجاهد
وزير الدفاع الأفغاني.

السجون في ظلّ الإمارة الإسلامية

من جدران العقاب إلى منارات التعليم والإصلاح

سيف الله البلوشي

في زمنٍ كانت السجون فيه رمزًا للقهر والانكسار، جاءت الإمارة الإسلامية لتقدّم للعالم نموذجًا مغايرًا في فلسفة العدالة والإصلاح، نموذجًا يجعل من السجن بابًا إلى النور لا حفرةً في الظلام.
لقد اختارت الإمارة أن تسلك الطريق الأصعب، طريق إحياء الإنسان لا إلغائه، وإصلاح النفس بدل تحطيمها، وتعليم المذنب بدل الانتقام منه.

ومن رحم هذه الرؤية النبيلة، وُقّعت اتفاقية تعاونٍ بين وزارة المعارف وإدارة شؤون السجون في أفغانستان، تهدف إلى تعزيز العملية التعليمية وتوسيع برامج التدريب والتأهيل داخل السجون، لتتحول الزنازين إلى فصولٍ علميةٍ ومجالس إصلاحٍ وتزكية.

وفي هذا السياق، صرّح المتحدث باسم وزارة المعارف، الأستاذ منصور أحمد حمزة، قائلاً:

"الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية هو تمكين السجناء من مواصلة تعليمهم وتنمية قدراتهم الفكرية والمهنية، ليخرجوا من السجن أكثر وعيًا، وأشدّ نفعًا لأنفسهم ولمجتمعهم."

كلماتٌ تعبّر عن عمق الرؤية التي تتبنّاها الإمارة الإسلامية في إدارة شؤون السجون، إذ ترى أن العلم هو أساس التوبة، وأن الإصلاح لا يتحقق إلا بالوعي والمعرفة.

وخلال الاجتماع، أكّد مسؤولو الوزارة أن الإمارة الإسلامية عازمة على تحويل السجون من أماكنٍ للعقاب إلى مراكزٍ للتعليم والإصلاح والتزكية. وبموجب الاتفاق، ستُنفَّذ برامج تعليمية، ودورات تدريبية، وورش فكرية ومهنية تهدف إلى تطوير السجناء ذهنيًا وروحيًا واجتماعيًا، ليعودوا بعد الإفراج عنهم أعضاء نافعين في المجتمع.

لقد أثمرت هذه الجهود خلال الأعوام الأربعة الماضية ثمارًا يانعة تبعث على الفخر؛ إذ حفظ المئات من السجناء كتاب الله الكريم، وتلقّوا علوم التفسير والفقه واللغة، كما تدرّبوا في ورشٍ مهنيةٍ متعددة شملت النجارة والخياطة والكهرباء والحرف اليدوية. وهكذا، تحوّلت السجون إلى مدارس وجامعات مصغّرة، يُتلى فيها القرآن صباحًا، وتدوي فيها أدوات العمل عصرًا، وتخفق فيها راية الأمل فوق جدرانٍ كانت يومًا موحشة.

وفي كل ركنٍ من أركان هذه المراكز الإصلاحية، يمكن أن ترى السجين وهو يُمسك بالمصحف بخشوع، أو يُمسك بأداة العمل بإتقان، وقد تبدّلت في عينيه نظرة الندم إلى عزيمةٍ على التغيير. لقد غدت السجون في ظلّ الإمارة الإسلامية مدارسَ للوعي ومشاتلَ للنهضة، تُخرّج رجالًا ندموا فتابوا، وتعلّموا فأناروا، وسُجنوا فنهضوا.

إنّ هذا النموذج الإنساني الذي تقدّمه الإمارة الإسلامية ليس مجرّد تجربة داخل حدود أفغانستان، بل رسالة فكرية وأخلاقية إلى العالم: أن العدالة لا تكتمل إلا بالرحمة، وأن الإنسان لا يُصلَح بالعقوبة وحدها، بل بالتربية والتعليم والإيمان.

إنّ العدالة في جوهرها ليست نصًّا قانونيًا فحسب، بل فلسفة حياة تُعيد الإنسان إلى فطرته الأولى وتذكّره بكرامته التي وهبها الله له. حين تُعلّم الإمارة الإسلامية السجين قراءة القرآن، وتفتح له أبواب العلم والحرفة، فهي في الحقيقة تُعلّمه كيف يستعيد ذاته، وكيف يُحرّر روحه من الجهل والضياع، قبل أن يخرج من جدران السجن إلى فضاء الحرية.

وهكذا تُقدّم الإمارة الإسلامية نموذجًا جديدًا للعالم الإسلامي بل وللعالم كله، يُثبت أن الإصلاح الحقيقي لا يُصنع بالحديد والنار، بل بالعلم والإيمان والعمل. إنّها مدرسة في فنّ إدارة الإنسان، وفي تحويل الألم إلى طاقة بناء، والذنب إلى بدايةٍ جديدةٍ على طريق الصلاح.

وليس غريبًا أن تثمر هذه التجربة المضيئة حفظًا للقرآن، وعلماً نافعاً، ومهاراتٍ مهنيةً تُعيد للسجين مكانته في مجتمعه. فكلّ من خرج من هذه المدارس الإصلاحية إنما خرج وفي قلبه يقينٌ جديد: أن الله فتح له باباً ليبدأ من جديد، وأن ما ظنّه عقوبةً كان في الحقيقة رحمةً مؤدّبةً تمهّد له طريق الهداية.

إنّ هذا المشروع الذي تُنفّذه الإمارة الإسلامية هو ثورة في مفهوم العدالة، لا تُشبه نظريات الغرب التي تجعل السجن آلةً للردع، ولا تشبه مفاهيم النظم القمعية التي تجعل السجين عدوًّا للأبد، بل هو مشروع إيماني أخلاقي يُعيد بناء المجتمع من الداخل، عبر إصلاح أفراده واحدًا واحدًا، وإعادة توجيههم نحو الإيجابية والخير.

وهكذا، فإنّ السجون في أفغانستان لم تعد صدىً للماضي المظلم، بل أصبحت أبوابًا تُفتح نحو مستقبلٍ أكثر نورًا وإنسانية.
وفي كل زنزانةٍ هناك اليوم قلمٌ يكتب، وصوتٌ يتلو، ويدٌ تعمل، وقلبٌ يؤمن بأن طريق التوبة لا يُغلق، ما دام في القلب بقيةٌ من النور.

وفي نهاية المطاف، يمكن القول إن الإمارة الإسلامية أعادت إلى العدالة معناها الرباني، وأثبتت للعالم أن الرحمة لا تُنافي الصرامة، وأن القوة لا تُقصي الحنان، وأن العلم هو أعلى مراتب الإصلاح.

إنها رسالةٌ تتجاوز الزمان والمكان، تُذكّر البشرية بأن السجن ليس جدارًا للفناء، بل جسرًا نحو الميلاد من جديد، وأن الإسلام حين يحكم، فإنه لا يُعاقب الجسد فقط، بل يُنقذ الروح.
"ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعًا."

السيادة الوطنية الأفغانية في ضوء الإسلام

صفعة قاسية في وجه دونالد ترامب والاستكبار العالمي

بقلم: عبد الحفيظ علي تهليل

مقـدمـة

تمثل تجربة الإمارة الإسلامية في أفغانستان في مختلف جوانب الحياة حالة متميزة ونموذجًا فريدًا في تاريخ العصر الحديث، ولا سيما في هذا العصر الذي نعيش فيه منذ مئة عام بغياب الخلافة الإسلامية.

وفي ظل هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمة الإسلامية، استطاعت الإمارة الإسلامية في أفغانستان أن تعيد إحياء مفاهيم كثيرة غابت منذ سقوط الخلافة الإسلامية، ومن أبرز هذه المفاهيم المهمة: السيادة الوطنية، بعيدًا عن الإملاءات الخارجية وهيمنة الاحتلال الغربي.

الإمارة الإسلامية وتجديد معنى السيادة الوطنية:

بعد عقود من الاحتلال الغربي والشرقي للعالم الإسلامي، بشكل مباشر أو غير مباشر، تمكن الشعب الأفغاني المسلم من مقاومة القوى الكبرى التي احتلت أفغانستان ظلمًا وعدوانًا، بدءًا من بريطانيا، مرورًا بالاتحاد السوفيتي، وانتهاءً بالاحتلال الأميركي. وقد أثبتت الإمارة الإسلامية أن السيادة الوطنية ليست شعارات دستورية فارغة ولا اتفاقيات شكلية وُلدت تحت ضغوط الغزاة المحتلين. وهذه الممارسات غير العادلة أصبحت من المسلَّمات في عالمنا الإسلامي وفي معظم دول العالم في هذا العصر.

ولهذا السبب أصاب العالم دهشة وحيرة، وظهر إعجابهم بمواقف الإمارة الإسلامية الحاسمة والثابتة تجاه تهديدات الرئيس الأميركي دونالد ترامب حينما طلب ـ بغير لياقة، وبكل غطرسة وعنجهية ـ السيطرة على قاعدة باغرام الاستراتيجية، وكأنه يجهل طبيعة قادة أفغانستان الجدد ولا يدرك أن اللعبة قد تغيرت جذريًا في أفغانستان.

لقد جسّدت مواقف قادة الإمارة الإسلامية ممارسةً سياسيةً عقلانيةً تُجسّد المفاهيم الصحيحة للحرية السياسية والاستقلال في القرار الوطني.

ورأن مفهوم السيادة في المنظور الإسلامي، كما رسخته الإمارة الإسلامية، يقوم على أصول ثلاثة:

1. التحرر من الاحتلال بكل أنواعه وأشكاله وصوره.
2. الاستقلال في التشريع، بإعلان أن الشريعة الإسلامية هي المرجع الوحيد والأساسي في البلاد، بعيدًا عن الضغوط الغربية التي تسعى لفرض دساتير وضعية في أنحاء العالم الإسلامي.
3. الارتباط بالهوية الإسلامية بوصفها المرجعية العليا، في مقابل القوانين الوضعية المستوردة من الغرب أو الشرق.

وهذا ما جعل السيادة في النموذج الأفغاني أكثر وضوحًا وعدلًا من المفهوم الغربي، الذي غالبًا ما يُختزل في الحدود الجغرافية والسيادة الشكلية المتغيرة وفق أهوائهم المتقلبة.

ومن جوهر السيادة الوطنية رفض التبعية لغير المسلمين في جميع الأحوال، وتؤكد العقيدة الإسلامية بطلان أي هيمنة للكفار على المسلمين تحت أي ذريعة. وهذا هو أساس السيادة الوطنية في المنظور الإسلامي.

قال الله تعالى:

﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141].

ويقول الشيخ المفسر سيد قطب رحمه الله في تفسير هذه الآية:

"إنه وعد من الله قاطع، وحكم من الله جامع: أنه متى استقرت حقيقة الإيمان في نفوس المؤمنين، وتمثلت في واقع حياتهم منهجاً للحياة، ونظاماً للحكم، وتجرداً لله في كل خاطرة وحركة، وعبادة لله في الصغيرة والكبيرة.. فلن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً.

وهذه حقيقة لا يحفظ التاريخ الإسلامي كله واقعة واحدة تخالفها.

وأنا أقرر في ثقة بوعد الله لا يخالجها شك: أن المعركة لا تلحق بالمؤمنين هزيمة، ولم تلحق بهم في تاريخهم كله، إلا وهناك ثغرة في حقيقة الإيمان، إما في الشعور وإما في العمل. ومن الإيمان أخذ العدة، وإعداد القوة في كل حين، بتجهيز بيت الجهاد في سبيل الله تحت راية الله وحكم الله وشريعة الله – ويقدر هذه الفترة تكون الفرقة الموقوتة، ثم يعود النصر للمؤمنين حين يوجدون!".

كما أن الإسلام أمر بالإعداد لحماية السيادة الوطنية، قال تعالى:

<وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ> [الأنفال: 60].

فهذه القوة العسكرية والسياسية وسيلة لحماية سيادة المسلمين ومنع الاعتداء الخارجي.

وعليه، فإن الإمارة الإسلامية لم تجدد مفهوم السيادة الوطنية فحسب، بل أعادت ربطها بمصدرها الأصيل وهو الإسلام، مؤكدة أن الحرية والاستقلال الحقيقي لا يتحققان إلا بتحرير الإرادة السياسية في البلاد، وحماية الهوية الإسلامية، وبناء الدولة على أساس من القيم الإسلامية التي تجعلها عصية على الذوبان في مشاريع الاحتلال.

نموذج الإمارة الإسلامية في الحفاظ على السيادة الوطنية:

لقد قدّمت الإمارة الإسلامية نموذجًا واقعيًا لتجديد السيادة الوطنية في المنظور الإسلامي من خلال بعدين رئيسيين:

1. البعد الداخلي: وذلك عبر استعادة الإمارة الإسلامية سلطة الدولة الأفغانية على كامل أراضيها، وضبط الأمن في ربوع أفغانستان بفضل تطبيق الشريعة الإسلامية، ومنع الفوضى التي خلّفتها الحروب الداخلية، وتجفيف منابع الشر المتمثلة في زراعة المخدرات، وإعادة تأسيس مؤسسات إسلامية تستمد شرعيتها من المرجعية الإسلامية النقية.

2. البعد الخارجي: فقد رفضت الإمارة الإسلامية التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية للغرب أو الشرق، لأنها تؤمن بأن مفاتيح القوة والتطور في جميع مجالات الحياة تكمن في الشريعة الإسلامية. وتمسكت باستقلال القرار الوطني دون تردّد أو خوف من أي قوة بشرية، كما لم تسمح لأي تدخل خارجي بفرض شروطه على السيادة الأفغانية. ومع ذلك، تبنّت انفتاحًا متوازنًا في العلاقات الدولية بما يحقق مصلحة الأمة ويصون كرامتها وحريتها.

ويقول الأستاذ سيد قطب رحمه الله في كتابه معالم في الطريق (ص 118-119):

> لقد أطلق الإسلام البشر من اللصوق بالطين ليتطلّعوا إلى السماء، وأطلقهم من قيد الدم قيد البهيمة ليرتفعوا في عليين.

وطن المسلم الذي يحنّ إليه ويدافع عنه ليس قطعة أرض، وجنسية المسلم التي يُعرف بها ليست جنسية حكم، وعشيرة المسلم التي ينتمي إليها ويدافع عنها ليست قرابة دم، وراية المسلم التي يعتزبها ويستشهد تحتها ليست راية قوم. وانتصار المسلم الذي يهفو إليه ويشكر الله عليه ليس غلبة جيش، إنما هو كما قال الله تعالى:

<إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ (1) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا (2) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا (3)> [النصر].

ويقول أيضًا:

الوطن هو الدار التي تحكمها عقيدة، ومنهاج حياة، وشريعة من الله. هذا هو معنى الوطن اللائق بالإنسان.

الناتو يعترف أخيرًا بهزيمته في أفغانستان

سقـوط الغـرب أمام إرادة أمـة

أبو غـــــلام الله

بعد عقدين من الحرب المدمّرة التي أحرقت الأرض وأتعبت السماء، ها هو الغرب يعترف أخيرًا بما كانت الشعوب الحرة تعرفه منذ اليوم الأول: أن أفغانستان لا تُغلب، وأنها مقبرة الغزاة مهما تغيّر الزمان وتبدّلت الشعارات.

في تصريح لافتٍ وغير مسبوق، اعترف ينس ستولتنبرغ، القائد العام السابق لقوات حلف الناتو في أفغانستان، والذي يشغل اليوم منصب وزير المالية في النرويج، بأن المهمة التي استمرت عشرين عامًا كانت "هزيمة تاريخية كبيرة". وفي مقابلة مع صحيفة التايمز البريطانية، قال بالحرف إن محاولات الغرب لفرض أهدافه في أفغانستان عبر القوة كانت "صعبة للغاية ومتناقضة مع الواقع على الأرض".

هذه الكلمات، وإن جاءت متأخرة، إلا أنها تمثّل شهادة صريحة على فشل المشروع الغربي الذي دخل كابل تحت شعارات براقة عن "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان"، وانتهى إلى انهيار شامل وهروب مذلّ من مطار كابل في أغسطس 2021، وسط مشاهد تذكّر بانسحاب أمريكا من سايغون قبل نصف قرن.

لقد كانت الهزيمة في أفغانستان أكثر من مجرد فشل عسكري؛ كانت انهيارًا لمشروع حضاري مزيف حاول فرض نفسه بالنار والحديد على شعبٍ لا يقبل أن يعيش إلا حرًا. أدركت الإمارة الإسلامية منذ البداية أن المعركة ليست بين جيوشٍ غير متكافئة فحسب، بل بين روحٍ مؤمنة بقضيتها وجسدٍ تائهٍ في مصالحه المادية.

وليس ستولتنبرغ وحده من اعترف بالهزيمة؛ فقبله قال الجنرال الأمريكي مارك ميلي، رئيس هيئة الأركان المشتركة، في جلسة أمام الكونغرس عام 2021:

"ما حدث في أفغانستان هو فشل استراتيجي كبير، والنتائج تتحدث عن نفسها."

وقال جوزيف بوريل، مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بعد سقوط كابل:
"انتصار طالبان هو أكبر فشل في تاريخ الغرب الجماعي."
أما روري ستيوارت، الوزير البريطاني السابق والباحث في شؤون أفغانستان، فقد كتب:

"لقد حاولنا بناء دولة لم نفهمها، فخسرنا الحرب لأننا لم نفهم الأفغان، لا ثقافتهم، ولا دينهم، ولا صبرهم الطويل."

هذه الاعترافات ليست مجرد كلمات ندم، بل هي وثائق تاريخية تؤكد أن القوة مهما بلغت لا تستطيع كسر إرادة الشعوب حين تتمسك بدينها وهويتها. لقد جرّب البريطانيون قبل قرن، ثم السوفييت في الثمانينيات، ثم الأمريكيون وحلفاؤهم بعد عام 2001، والنتيجة واحدة: هزيمة في الميدان، وانتصار في الوجدان للأمة الأفغانية.

إن الإمارة الإسلامية لم تنتصر فقط في معركة السلاح، بل في معركة الصبر والإيمان، في معركة الثبات على المبدأ أمام طغيان العولمة العسكرية والثقافية. واليوم، حين أمام طغيان العولمة العسكرية والثقافية. واليوم، حين يعترف الغرب بهزيمته، فإنما يعترف بانتصار نموذجٍ إسلاميٍّ متماسكٍ في وجه كل مشاريع الهيمنة، نموذجٍ قدّم للعالم درسًا خالدًا: أن الحرية لا تُستورد من الخارج، وأن الشعوب التي تصلي على ركام بيوتها لا تُهزم أبدًا.

وهكذا، من بين أنقاض الحرب ودموع اليتامى، وُلدت دولة جديدة بإرادة لا تنكسر، دولة تعرف أن السيادة لا تُمنح، بل تُنتزع، وأن النصر الحقيقي هو حين يبقى الإيمان أقوى من الطائرات، وحين تظل كلمة "اللّٰه أكبر" أعلى من كل صرخة غازٍ مهزوم.

لقد خرج الناتو من أفغانستان، لكنه ترك وراءه شهادة خالدة تقول: هذه الأرض لا تُفتح إلا بالحق، ولا تُحكم إلا بالإيمان.

البنك الإسلامي للتنمية

يموّل إنشاء مستشفى متخصص لأمراض القلب في كابل

كابل – أعلنت وزارة المالية الأفغانية عن موافقة البنك الإسلامي للتنمية على تمويل مشروع ضخم لإنشاء مستشفى حديث لعلاج أمراض القلب في العاصمة كابل، بتكلفة تقدّر بـ 24 مليون دولار أمريكي، ليكون أول مشروع صحي كبير تنفذه جهة مانحة دولية في أفغانستان منذ أربع سنوات.

وأوضحت الوزارة في بيان رسمي أن المستشفى المزمع إنشاؤه سيضم 100 سرير مزودة بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية، مضيفة أن أعمال المسح وإعداد التصاميم والمخططات قد بدأت فعليًا، ومن المقرر أن تكتمل خلال ستة أشهر، قبل الشروع في مرحلة التنفيذ والبناء.

ويهدف المشروع إلى تطوير خدمات علاج أمراض القلب والصدر داخل البلاد، والتقليل من حاجة المرضى للسفر إلى الخارج، مما يسهم في تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين، وتوفير العلاج المتخصص بتكاليف مناسبة. كما سيوفر المشروع فرصًا للتدريب والتعليم الطبي التخصصي في مجال أمراض القلب، بما يعزز من قدرات الكوادر الأفغانية في هذا المجال الحيوي.

ويُعدّ هذا المشروع بداية جديدة للتعاون بين البنك الإسلامي للتنمية والإمارة الإسلامية، في إطار الجهود الرامية إلى دعم البنية التحتية الصحية في البلاد، ورفع مستوى الخدمات الطبية للمواطنين.

وأكدت مصادر في وزارة المالية أن الحكومة ترحّب بأي مبادرات تنموية تخدم مصالح الشعب الأفغاني وتدعم استقراره، مشيرة إلى أن هذا المشروع يمثل خطوة مهمة نحو تحسين النظام الصحي الوطني، خاصة بعد سنوات من التحديات الاقتصادية التي أثّرت على قطاع الصحة.

ويأتي تمويل البنك الإسلامي للتنمية في وقتٍ تسعى فيه المؤسسات الدولية والإقليمية إلى استئناف مشاريع التنمية في أفغانستان، بعد تحسن الأوضاع الأمنية والإدارية، مما يعيد الثقة التدريجية في بيئة العمل والاستثمار داخل البلاد.

ومن المتوقع أن يشكّل المستشفى عند افتتاحه نقطة تحول مهمة في الخدمات الصحية، وأن يسهم في إنقاذ حياة آلاف المرضى الأفغان الذين كانوا يضطرون سابقًا للسفر إلى الخارج لتلقي العلاج.

خطوة البنك الإسلامي للتنمية نحو إنشاء مستشفى القلب في كابل تمثل رسالة إنسانية وتنموية في آن واحد، تؤكد أن دعم صحة الشعوب هو الطريق الأقصر نحو بناء السلام والاستقرار الدائم.

الأمم المتحدة تُقِرّ بالانخفاض التاريخي لزراعة الخشخاش في أفغانستان:

شهادة أممية على نجاح سياسات الإمارة الإسلامية

أبو مسلم

في اعتراف دولي غير مسبوق، أقرّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بأن زراعة الخشخاش في أفغانستان شهدت تراجعًا حادًا وتاريخيًا خلال عام 2025، واصفًا هذا الانخفاض بأنه الأكبر من نوعه منذ بدء عمليات الرصد الأممية في البلاد قبل عقدين من الزمن.

ووفقًا لتقرير المنظمة الصادر اليوم الخميس، فقد تراجعت مساحة الأراضي المزروعة بالخشخاش بنسبة 20% مقارنة بالعام الماضي، وذلك عقب القرار الصارم الذي أصدرته الإمارة الإسلامية بحظر زراعة الخشخاش في عموم البلاد، ضمن حملة وطنية لمكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

وأشارت الإمارة الإسلامية، من جانبها، إلى أن الإنتاج الفعلي للأفيون انخفض إلى ما يقارب الصفر، استنادًا إلى تقاريرها الميدانية، مؤكدة أن هذا التحول الجذري لم يأتِ بضغط خارجي بل نابع من قناعة دينية ووطنية بضرورة تطهير البلاد من هذه الآفة التي أضرت بسمعة أفغانستان واقتصادها لعقود.

كما أعلن مسؤولون في الحكومة الأفغانية مؤخرًا عن خطة شاملة لتحويل الأراضي الزراعية الواسعة إلى زراعة بدائل مشروعة، مثل الفواكه والحبوب والنباتات الصناعية، في خطوة تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الوطني ودعم المزارعين الفقراء عبر برامج تمويل وتدريب موسعة.

شهادة دولية على نجاح السياسات الأفغانية

هذا الاعتراف الأممي لم يكن الأول من نوعه، فقد سبق أن أشاد "أنطونيو غوتيريش" الأمين العام للأمم المتحدة في تصريحات سابقة بجهود أفغانستان في مكافحة المخدرات، مؤكدًا أن "النتائج الميدانية الأخيرة تظهر تحولًا حقيقيًا في سياسات البلاد تجاه هذه الظاهرة."

كما قال ريتشارد بنتشر، الباحث في مركز الدراسات الدولية البريطاني (CIC)، إن "النتائج في أفغانستان تُعدّ مذهلة بكل المقاييس، إذ فشلت الجهود الغربية طوال عشرين عامًا في تحقيق نصف ما تحقق خلال ثلاث سنوات فقط من حكم الإمارة الإسلامية."

وفي تقرير سابق نشرته صحيفة واشنطن بوست، علّق أحد المسؤولين الأمريكيين السابقين في مجال مكافحة المخدرات قائلاً:

"كنا ننفق مئات الملايين سنويًا لمحاربة زراعة الأفيون، لكننا لم ننجح في وقفها يومًا واحدًا. اليوم، نجحت طالبان – بقراراتها الصارمة – في تقليصها إلى أدنى مستوى في التاريخ الحديث."

دروس من الاعتراف الدولي

يؤكد هذا الاعتراف الأممي أن النجاح في مكافحة الجريمة لا يُقاس بكمية القوانين بل بصدق الإرادة، وأن القرارات التي تنطلق من قيم دينية وأخلاقية تكون أكثر فاعلية من تلك التي تفرضها الضغوط السياسية. فبينما أنفقت القوى الغربية مليارات الدولارات في "حرب المخدرات" التي انتهت بالفشل، استطاعت الإمارة الإسلامية أن تحقق نتائج ملموسة في فترة وجيزة، وبإمكانيات محدودة، ولكن بعزيمة قوية وإدارة صادقة.

إن انخفاض زراعة الخشخاش إلى هذا المستوى التاريخي يمثل تحولًا استراتيجيًا في صورة أفغانستان أمام المجتمع الدولي، ويعيد رسم ملامح بلدٍ يتجه نحو التنمية والاعتماد على الذات بعد عقود من الحروب والمآسي.

وهكذا، بينما كانت أفغانستان تُتَّهم يومًا بأنها منبع الأفيون، ها هي اليوم تكتب فصلًا جديدًا في تاريخها: من أرضٍ تُزرع بالمخدرات إلى أرضٍ تُزرع بالأمل.

كـابل تتغـــيّر.. إنشـــــاء الطـــــرق يرسم ملامح جديدة للعاصمة الأفغانية

حميدالله محمدشاه

تشـهد العاصمـة الأفغانيـة كابـل منـذ شـهور ورشـة عمرانيـة مفتوحـة تتمثـل فـي إعـادة إنشـاء وتعبيـد عشرات الطـرق الرئيسـية والفرعية، في أحد أضخم مشاريع البنية التحتية التي تُطلقها بلدية كابل منذ تغيّر المشهد السياسي في أفغانستان عام 2021.
وبينما تؤكـد الحكومـة أن المشروع يهدف إلى تحسين حركة المرور وتحديث وجه العاصمة، تنشـغل الأوسـاط الشـعبية والخبراء بتقييم تداعياته الاقتصادية والاجتماعية، وسط تساؤلات عن قدرته على الصمود في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد.

كابل.. مدينة تختنق بالازدحام

وعانـت كابـل خـلال السـنوات الماضيـة مـن تدهـور حـاد فـي شـبكة الطـرق نتيجـة الصراعـات المتتاليـة وغيـاب الصيانـة وضعـف التخطيط العمراني.
ومـع تضاعـف عـدد سـكان المدينـة خـلال عقديـن تقريبـا، ازداد الضغـط علـى الشـوارع التي لـم تعـد قـادرة علـى اسـتيعاب الملايين مـن السيارات التي تتحرك يوميا بين أحيائها.
ويقـول مهنـدس النقـل عبـد اللّٰـه حبيبي للجزيـرة نـت إن "أغلـب طـرق كابـل عبـدت قبـل 3 عقـود، ووصـل عـدد السـيارات المسـجلة في كابل نحو مليون سيارة، وقد صُممت العاصمة لاستيعاب ربع عدد السيارات الحالي".

ويضيـف أن "أي إصلاحـات حقيقيـة يجـب أن تشـمل التوسـعة، وتغييـر البنيـة التحتيـة للصـرف، وتحسـين الانحـدارات، وإنشـاء أنفـاق وجسـور في النقـاط الخانقة، وليس مجرد رصف سطحي".

تفاصيل المشروع الجديد

يقول المتحدث باسم بلدية كابل قاري زاهد للجزيرة نت إن "برنامج إعادة تعبيد الطرق في مرحلته الحالية يستهدف أكثر من 450 كيلومترا من الشوارع الرئيسية في العاصمة كابل، ووضعنا خطة شاملة لتحسين صورة العاصمة كابل، وتشمل هذه المشاريع:

- إعادة رصف كامل للشوارع والطرق.
- توسعة مسارات المرور في عدد من الشوارع الرئيسية.
- بناء شبكات صرف حديثة لمنع تراكم المياه في موسم الأمطار.
- تركيب إنارة موحدة تعتمد على الطاقة الموفِّرة.
- تخطيط ممرات للمشاة ووضع إشارات مرورية جديدة.

ويضيف زاهد أن "المشروع يجري بتمويل حكومي مباشر وبتكلفة 122 مليون دولار أميركي، مع الاستعانة بمهندسين محليين وشركات أفغانية، والاعتماد على الخبرات المحلية جزء من سياسة خفض التكاليف وبناء القدرات، وتعمل بلدية كابل في أكثر من 400 مشروع بناء الطرق والجسور".

سكان كابل بين الترحيب والقلق

ومنذ بداية المشروع، تتردد في شوارع كابل أصوات متفاوتة بشأن خطة بلدية العاصمة لتحسين صورتها. فقد استقبل كثيرون الخطوة بارتياح كبير، في حين عبّر آخرون عن مخاوف من تأثير الإغلاقات المؤقتة وتقطع الطرق على أعمالهم اليومية.

ويقول حياة الله نوري، وهو سائق أجرة يعمل وسط المدينة، للجزيرة نت: "نعاني الزحمة منذ سنوات، والطرق المتهالكة تتسبب بأعطال السيارات وخسائر كبيرة. الإصلاحات مهمة جدا، لكن المشكلة أن الشوارع البديلة محدودة، مما يجعل التنقل خلال فترة البناء أكثر صعوبة".

أما صاحب المتجر رحيم ناصري فيقول للجزيرة نت إن "المدينة بحاجة إلى تغيير جذري في مظهرها، وإن الاستثمارات في الطرق ستعود بالنفع على الجميع، لكنّ تنفيذ الأعمال بسرعة وجودة هو العامل الحاسم في نجاح الخطة".

تطويق العاصمة كابل وتحدي التمويل

ورغم الترحيب الشعبي النسبي، يواجه المشروع تحديات كبيرة، أبرزها التمويل في ظل اقتصاد يتعرض لضغوط شديدة. فقد شهدت أفغانستان تراجعا في المساعدات الدولية وتقلصا في الدورة الاقتصادية، مما يجعل مشاريع البنية التحتية عرضة للتوقف أو التأخر في حال غياب مصادر تمويل ثابتة.

ويرى الخبير الاقتصادي عبد الكريم شريف في حديثه للجزيرة نت أن تطوير البنية التحتية ينشط الاقتصاد عادة، لكنه يتطلب استدامة مالية وإدارية، فإذا لم تتوفر ميزانية طويلة الأمد لصيانة الطرق بعد بنائها، فإنها ستعود إلى التدهور خلال سنوات قليلة.

ويضيف شريف أن نمو الحركة التجارية في العاصمة يعتمد بشكل مباشر على كفاءة الطرق، خصوصا في ظل غياب شبكة نقل عام فعالة.

ويتابع أن "ممرات الشحن وأسواق الجملة ومحطات النقل.. كلها تعتمد على سهولة الحركة بين شرق المدينة وغربها، وبين وسطها وضواحيها، مشيرا إلى أن "تحسين الطرق قد يرفع مستوى النشاط التجاري بنسبة قد تصل إلى 18% خلال السنوات الثلاث المقبلة إن استمر العمل وفق خطط مدروسة".

أبعاد سياسية واجتماعية

وإلى جانب البعد الاقتصادي، تحمل مشاريع تأهيل طرق كابل رسائل سياسية واضحة، خصوصا في سعي الحكومة إلى تقديم صورة مدينة مستقرة تتجه نحو إعادة الإعمار. فمشاهد الآليات الثقيلة والعمال المنتشرين في الشوارع تعطي انطباعا عن إدارة تسعى إلى تثبيت حضورها عبر مشاريع ملموسة تمسّ حياة الناس اليومية.

وتقول الباحثة الاجتماعية ليلى فايز للجزيرة نت إن "تحسين الطرق ليس مجرد خطوة خدمية، بل يحمل تأثيرا نفسيا ومعنويا على السكان. عندما يشعر الناس بأن مدينتهم تتحسن، يزداد الانتماء إليها وتقلّ مشاعر القلق بشأن المستقبل".

وتشير فايز إلى حاجة العاصمة لرؤية شاملة تشمل النقل العام، وتطوير الحدائق والمساحات العامة، وتنظيم الأسواق العشوائية التي تحتل الأرصفة، لأن الطرق وحدها لا تكفي لتغيير المظهر الحضري للمدينة.

مستقبل كابل

يرى خبير التنمية العمرانية عبد الكريم جواد -في حديثه للجزيرة نت- أن كابل تقف عند مفترق طرق بين ماضٍ طويل من التدهور ومستقبل تطمح فيه لتكون مدينة أكثر تنظيما وحداثة. ومع ذلك، يبقى نجاح المشروع مرهونا بعدة عوامل:

استدامة التمويل وعدم توقف المشاريع في منتصف الطريق.
الحفاظ على جودة التنفيذ بما يضمن بقاء الطرق لفترة طويلة دون أن تتدهور.
وجود خطة صيانة دائمة تُنفّذ بشكل دوري.
دمج المشروع في رؤية حضرية أوسع تشمل النقل العام والبنية البيئية والخدمات.

ويرى المؤرخ الأفغاني كريم زدران في حديثه مع الجزيرة نت أنه: "لم يمر على بلدية كابل شخص مثل المولوي عبد الرشيد بلوش، حيث تمكن خلال 4 سنوات من تحسين صورة العاصمة بتمويل حكومي وبإشراف مباشر منه".

من هو رئيس بلدية كابل؟

• وُلد المولوي عبد الرشيد بلوش عام 1967 في ولاية هلمند جنوبي أفغانستان، وأكمل تعليمه الديني عام 1999. ومنذ شبابه شارك في القتال ضد القوات السوفياتية في أفغانستان.

• بعد الغزو الأميركي، أسّس مع مجموعة من المجاهدين البلوش النواة الأولى للكفاح المسلح في ولاية هلمند، وتولى لاحقا مناصب متعددة، وكان عضوا في اللجنة العسكرية في حركة طالبان.

• أُسِرَ المولوي عبد الرشيد بلوش في عملية جوية، وظلّ نحو 5 سنوات ونصف في سجون بغرام وبلچرخي وشوراب.

• بعد إطلاق سراحه ضمن عملية تبادل، عاد إلى القتال مجددا، ثم عُيّن حاكما لولاية هرات، وبعد ذلك عضوا في لجنة المفاوضات مع الولايات المتحدة، وبعد الانسحاب الأميركي عُيّن رئيسا لبلدية العاصمة كابل.

لعمركَ كان حاكمهم بعدلِ

الشيخ حامد العلي

لعمركَ كان حاكمهم بعدلٍ ... وقائدهم الى النصر المبينِ
سأمدحه ببيتٍ من قصيدٍ ... تناقلهُ الورى عبر السنينِ
إذا ما رايةٌ رُفعت لمجدٍ ... تلقّاها (مجاهدُ) باليمينِ
عرابةُ* قيل فيه البيتُ يوماً ... ومثل عرابةٍ ليث العرينِ
هو(الملاّ)الذي قد صار رمزاً ... لكلِّ مجاهدٍ حُرٍّ أمينِ
ومانال العُلا إلاّ ببذلٍ ... وأعظمهُ مناطحةُ المنونِ
بساح الحربِ لايخشى اقتحاماً ... لأهوالِ المعارك في الحصونِ
ومن فرط الشجاعة قيل عنه ... أصيبَ لعمر ربّك بالجنونِ
وكان الزهدُ فيه كمثل(بِشْرٍ)* ... مثال الزهد في تلك القرونِ
كريم الكفِّ في بذلِ العطايا ... تشابهُهُ شآبيبُ المزونِ
أبيٌّ في عمامتهِ شموخٌ ... يشعشع مثل شعشاع البرينِ
ولمّا قيل سلِّمْنا رجالاً ... أبى - والله - مرفوع الجبينِ
وجاهدَ قائلا نلقى عدوّا ... بعزّتنا ، وسيفٍ باليمينِ
ولا نعطي الدنيّة إي وربّي ... لأعداءٍ بذلِّ المستكينِ
عليك سلامُ ربّي عشتَ حرًّا ... قضيتَ العمر في نصرٍ لدينِ
لدين الحقِّ ، ذاك الفخر حقّا ... كما قد جاء بالوحي المبينِ

*عرابة بن أوس الأنصاري
*بشر الحافي

AL SOMOOD

Monthly Islamic Magazine

إن الغرب لا يمكنه التأسيس لحضارة إنسانية عالمية لأن إمبراطوريته ببساطة، عسكرية تفرض هيمنتها على العالم، وأن الإسلام هو السبيل الوحيد القادر على تبسط الحضارة البشرية بعد إفلاس جميع الأيديولوجيات والديانات الوضعية والسماوية.

20th year - Issue (240), Jumada al-Akhirah 1447 / December 2025